الأمم المتحدة S/PV.8613

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٦١٣**

الثلاثاء ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/703)

1927405 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/703)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، كازاخستان، كندا، مصر، الهند، اليابان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

ووفقا للمادة ٣٩ مجلس من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/703 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات مقدمة من السيد ياماموتو والسيد فيدوتوف والسفير تريانسياه دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

وأعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): الأحداث التي وقعت في الأيام والأسابيع الأخيرة أظهرت أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع الأفغاني الذي طال أمده. وأتاحت الجهود المبذولة خلال السنة الماضية فرصا لتحقيق السلام لم تبعث الأمل فحسب بل وبثت الخوف لدى الكثيرين. ولكن تظل هناك نقطة واضحة: لا يمكن تسوية الصراع إلا من خلال المحادثات المباشرة بين أبناء الشعب الأفغاني. تلك المحادثات يجب أن تكون شاملة للجميع ويجب أن تمثل جميع أطياف المجتمع الأفغاني. ومن الضروري، بالتالي، أن تبدأ المحادثات المباشرة بين جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان في أسرع وقت ممكن. لقد بذلت جهود كثيرة لهذا الغرض، بالتعاون مع الأطراف الأفغانية، هيأت فرصة بدا فيها أن بداية المحادثات المباشرة بين الطرفين الأفغانيين أصبحت في المتناول. غير أن الفترة التي تسبق مباشرة التوصل إلى اتفاق هي غالبا أصعب مرحلة. ومن الضروري لجميع الجهات المعنية بجهود السلام، وأساسا طرفا النزاع، مواصلة العمل لتحقيق إجراء المحادثات المباشرة. وأدعو الطرفين إلى مواصلة اغتنام الفرصة التي تتيحها المحادثات المباشرة من أجل بناء مستقبل يسوده السلام.

لقد استمعت إلى العديد من أبناء الشعب الأفغاني من جميع أنحاء البلد الذين يعربون عن آمالهم ومخاوفهم بشأن المستقبل. إنهم يأملون في إنهاء الصراع، ولكنهم أيضا يخشون

من أن السلام قد يأتي على حساب الحريات والحقوق التي سعى البلد جاهدا لحمايتها وتعزيزها طوال الـ ١٨ عاما الماضية. ويشعر كثيرون من شباب أفغانستان، ولا سيما الشابات، بالقلق من فرض قيود في المستقبل على مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد. ولا بد لأي تسوية سياسية من أن تتضمن وعدا بمواصلة حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الذين يعيشون في أفغانستان، بمن في ذلك النساء والشباب والأقليات، فضلا عن حرية التعبير في وسائط الإعلام.

ومن الإنجازات الهامة خلال السنوات الـ ١٨ الماضية، التي يلزم الحفاظ عليها ومواصلة تعزيزها القدرات المؤسسية للدولة، بما في ذلك في مجالي الأمن وتقديم الخدمات. وأتاحت المحادثات غير الرسمية الأخيرة بين ممثلي المجتمع الأفغاني وطالبان في موسكو والدوحة فرصا للحوار لمعالجة بعض المسائل الرئيسية اللازمة من أجل السلام. ويحدوني الأمل في أن تستمر تلك التجربة في المستقبل وتساعد على تعميق الحوار من أجل التوصل إلى نتائج بناءة.

والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم العملية بين الأفغان استنادا إلى حياديتها وخبراتها. وأود أيضا الإشارة إلى أنه من الضروري لجهود السلام أن تتناول وتحقق انخفاضا في العنف وفي نهاية المطاف وقفا لإطلاق النار.

وأخيرا، فإن دعم البلدان في المنطقة وخارجها لا يزال أمرا بالغ الأهمية. إن مشاركتهم النشطة في جهود السلام ودعمهم لها سيكون ضروريا في المستقبل، ولا سيما البلدان المجاورة التي ستستفيد أكبر استفادة من السلام والاستقرار في أفغانستان.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، من المقرر أن يتوجه شعب أفغانستان إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية في البلد منذ عام ٢٠٠١، حيث سيخطو البلد خطوة أخرى نحو تعزيز الأساس لنظام سياسي ديمقراطي تمثيلي. وتؤيد الأمم المتحدة تأييدا تاما الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية والمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني، وقبل كل شيء، المرشحون وأنصارهم والناخبون لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في الموعد المحدد. من شأن إجراء انتخابات ذات مصداقية أن توفر أساسا سياسيا هاما لمستقبل البلد فضلا عن الشرعية والسلطة للرئيس المنتخب، الأمر الذي ستكون له أهمية خاصة في ضوء العملية السلام المتوقعة.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية التقنية والعملية للانتخابات، التي تقودها المؤسسات الأفغانية، فإنها تسير حتى الآن على المسار الصحيح. ويجري تسليم بطاقات الاقتراع وغيرها من المواد الانتخابية إلى المقاطعات والمناطق. ويجري كذلك تعيين وتدريب موظفي الاقتراع. وتتولى اللجنة الانتخابية المستقلة إدارة بدء استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في الوقت المحدد. وتم تحديث قوائم الناخبين، وجرت عملية التصويبات والعرض العلني لتسعة ملايين سجل للناخبين. تلك هي بعض الأمثلة على الإصلاحات التي تعكس الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية في العام الماضي. تلك الإصلاحات والتدابير الأخرى ستسهم كثيرا في تحسين الجوانب الرئيسية لتدابير الحد من حالات الغش الرامية إلى زيادة شفافية ومصداقية التصويت. ويعمل مستشارو الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع هيئات إدارة الانتخابات خلال هذه الأسابيع والأيام الأخيرة من الأعمال التحضيرية المكثفة. بيد أنه لا تزال هناك شواغل قائمة قبل الانتخابات. أحدها يتعلق بالأمن، وآخر بإقبال الناخبين، وآخر بعمليات الغش والمخالفات المحتملة.

وتبذل المؤسسات الأمنية الأفغانية جهودا جادة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، لكفالة اتخاذ ترتيبات أمنية كافية أثناء الأعمال التحضيرية وفي يوم الاقتراع. ومع ذلك، ما زلنا نسمع الإعراب عن القلق الشديد من جانب المواطنين الأفغان، ولا سيما في ضوء تهديد طالبان المعلن بعرقلة العملية الانتخابية، خاصة عن طريق استهداف المدنيين المشاركين في الانتخابات.

إن الهجمات الموجهة ضد مراكز الاقتراع والمدنيين المشاركين في العملية الانتخابية غير مقبولة. إنها تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي. وأحث طالبان على سحب تهديدها وأحث الحكومة على توفير ترتيبات الأمن الكافية لحماية العملية الانتخابية.

وإقبال الناخبين مهم للانتخابات، وسجل ٩,٦ مليون شخص أنفسهم. قد يتأثر إقبال الناخبين سلبا بالأمن، ولكنه قد يتأثر سلبا أيضا بالاهتمام العام للناخبين. ومن خلال مكاتبنا الميدانية، لدينا شعور بأن الاهتمام بالانتخابات ليس مرتفعا بالقدر الذي يمكن أن يبلغه. قد يرجع ذلك جزئيا لأن هناك اهتماما أقوى بعملية السلام، ولكنه قد يعزى كذلك إلى أن الحملات الانتخابية، التي بدأت في ٢٨ تموز/يوليه، لم تكتسب الزخم الكامل بعد. وأناشد المواطنين الأفغان ممارسة حقهم في التصويت. وعلى الهيئات الانتخابية والمرشحين أيضا دعوة الناس إلى الخروج والتصويت.

ومن التحديات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على المصداقية مسألة الغش والمخالفات، الأمر الذي يستلزم توفير فرص متكافئة لجميع المرشحين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن أفضل الاستعدادات التقنية لا يمكن أن تكون بديلا عن الالتزام السياسي بقواعد المنافسة وقبول نتائج الانتخابات. ويمكن للمرشحين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام جميعا نشر مراقبين للعملية في يوم الانتخابات. ولذلك، أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى الحصول على الاعتماد من اللجنة الانتخابية المستقلة من أجل الحضور في كل مركز من مراكز الاقتراع. وأحث أيضا جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تعطي أي مرشح مزية غير مستحقة أو تثير الشكوك في مشروعية ومصداقية العملية. وأشجع جميع الأطراف المعنية على عرض حالات الانتهاكات المزعومة على الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك لجنة الشكاوى الانتخابية.

وأصعب اختيار للمرشحين والساسة بعد الانتخابات هو قبول الهزيمة، لكن هذا هو الحكمة السياسية في عملية ديمقراطية. وتبذل جميع الجهود التقنية والتشغيلية لجعل الانتخابات الرئاسية ذات مصداقية. وأناشد وأحث جميع المرشحين ومؤيديهم على احترام وصول العملية الديمقراطية إلى نتيجة مقبولة للشعب والبلد.

ويتعين للجهود الرامية لتحقيق السلام أن يصاحبها انخفاض في العنف. لكن العنف اشتد في الأيام الأخيرة. إن الهجمات الأخيرة التي شنها المتمردون في قندز وبغلان وفرح، وقبل كل شيء الهجمات المتعددة في كابل، تثير قلقا بالغا. ولا يجوز أن يُتخذ السعي إلى التمتع بموقف القوة في المفاوضات عذراً للتصعيد. ويجب على أطراف النزاع خفض مستويات العنف والإصابات في صفوف المدنيين للبرهنة على جدية سعيها إلى السلام.

ويؤرّقني استمرار ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء تلك الهجمات. ويجب أن أشير على وجه الخصوص إلى أن الاستهداف المتعمد للمدنيين هو مصدر قلق بالغ وأنه يمثل جريمة حرب. إن تزايد عدد المدنيين الذين قُتلوا أثناء عمليات التفتيش والغارات الجوية يشكل مصدر قلق هو الآخر. وأحثّ جميع الأطراف على النظر في الطريقة التي تجري بها عملياتها من أجل حماية المدنيين والتقليل من الضرر الحاصل إلى أدنى حد.

وفي هذا الصدد، يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الضرر الذي يُلحقه بالمدنيين تنظيمُ الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، وهو يبدي علائم على عزمه الذي لا يخبو وإصراره على توسيع نطاق نفوذه.

وبينما يمضي البحث عن السلام قدماً، دعونا لا ننس الملايين من الأشخاص في أفغانستان الذين يعانون من عواقب النزاع. وتعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حالياً في ٣٣١ من مقاطعات البلد الـ ٤٠٠، ولا سيما في مجالات الزراعة والتعليم والصحة. إن قدرتها على الوصول ومدى

تغطيتها يسمحان بتوفير الإغاثة في الأجل القصير، فضلا عن توفير اللبنات الأساسية لبناء مستقبل أفضل.

وفي الوقت نفسه، ليس من السابق لأوانه أبداً بدء التفكير في كيفية مساعدة الناس بعد إحلال السلام، وكذلك عندما يجري التفاوض على السلام. وقد شرع المجتمع الدولي بالفعل في دراسة المساعدة بعد إحلال السلام التي يقودها البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة وبلدان مثل المملكة المتحدة. وتقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان والالتزام المتبادل بشأنها، بدءاً بالاجتماع الوزاري المعقود في طوكيو في عام ٢٠١٢ والاجتماعات المعقودة في لندن وبروكسل وجنيف، تحتاج إلى مراجعة بغية الوفاء بالاحتياجات الجديدة والاستجابة للأوضاع الناجمة عن السلام. إن الأمم المتحدة، بوصفها رئيساً مشاركاً لمؤتمر جنيف الوزاري لعام ٢٠١٨، تدرك الحاجة إلى العمل بنشاط في هذا المجال، ونحن على استعداد للعمل مع الرئيس المشارك للمؤتمر الوزاري لعام ٢٠٢٠ الذي لم يتم اختياره بعد.

ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على أهمية النهوض بالجهود المبذولة لتحقيق السلام، ولا سيما بدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية. وتبين الأمثلة المأخوذة من مفاوضات السلام السابقة من جميع أنحاء العالم أن التحديات تتعاظم بقدر ما تلوح آفاق المحادثات الجوهرية. وستزيد صعوبة المراحل النهائية التي تسبق بداية المحادثات بين الأطراف الأفغانية وتتطلب معالجة دقيقة. وتتطلب التعاون منا جميعاً. وتثني الأمم المتحدة على الجهود التي تبذلها جميع الجهات المعنية للتوصل إلى محادثات مباشرة بين جمهورية أفغانستان الإسلامية وحركة طالبان، وسنستمر نحن في الأمم المتحدة في مساعدة هذه الجهود.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم أفغانستان من أجل تعزيز السلام والأمن وسيادة القانون والتنمية المستدامة.

إن الوضع في البلد لا يزال معقدا فيما يخص إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وكذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويسيطر المتمردون والجهات الأخرى غير الرسمية على المناطق المزروعة بخشخاش الأفيون وهم يكسبون مئات الملايين من الدولارات. إن استمرار التحديات التي تطرحها المخدرات غير المشروعة والجريمة الاقتصادية والمالية والفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يزال يقوض الاستقرار في البلد. ولهذه الجرائم أثر سلبي للغاية على أهداف الحكومة في مجال الاقتصاد الكلي المتمثلة في تعميم الخدمات المالية وإيجاد فرص العمل والنمو المتين الذي يقوده القطاع الخاص واستقرار الإيرادات المحلية.

ومع ذلك يمكننا أيضاً الإبلاغ عن بعض الأنباء الطيبة. فالمكتب يعمل حالياً مع الحكومة الأفغانية لاستكمال الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٩، التي ستصدر في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن لم نتلق لنتائج بعدُ، لكننا نتوقع أن تنخفض المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون عن المستويات القياسية العالية التي سجلتها في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها تشبّع الأسواق والأحوال الجوية والتحولات في اتجاهات الاستهلاك وما إلى ذلك. ومع ذلك يجب علينا أيضاً أن نقدّر الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان وبلدان أخرى في المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي. ويقدّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك من خلال مكتبنا في كابل، المساعدة التقنية المعززة وبناء القدرات لتمكين أفغانستان من مواصلة الاستجابة استجابة متوازنة تركز على الصحة والحقوق للعرض والطلب

على المخدرات، تمشياً مع الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ الذي اعتمدته الدول الأعضاء في لجنة المخدرات في آذار/مارس.

إن الأفرقة المتنقلة ووحدات مراقبة السلائف، التي أنشئت بدعم من المكتب، قد ضبطت في العام الماضي حوالي ٨٠٠ كيلوغرام من الهيروين وأكثر من ١,٢ طن من الأفيون وما يقرب من ٩ أطنان من الحشيش. كما ضبطت أيضاً أكثر من ٧ ٥٠٠ لتر من سلائف أنهيدريد الخل. وتلك كمية هائلة تكفي لإنتاج أكثر من ٣ أطنان من الهيروين.

وإلى جانب بناء القدرات الوطنية، يلتزم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق الربط بين المبادرات ومنابر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية. وتشمل الآليات التنفيذية الهامة المبادرة الثلاثية وخلية التخطيط المشتركة التابعة لها، ومبادرة أفغانستان – قيرغيزستان – طاجيكستان، ومركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق الذي ينظر في توسيع نطاق عضويته لتشمل أفغانستان.

وفي ضوء تلك الاستجابات الإقليمية، تجدر الإشارة إلى أن التقرير العالمي عن المخدرات هذا العام يبين انخفاضاً في الاتجار بالمواد الأفيونية من أفغانستان على طول الدرب الشمالي عبر آسيا الوسطى نحو الاتحاد الروسي. ويعكف المكتب أيضاً على تعزيز التنسيق مع المبادرات والآليات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك عملية قلب آسيا ومبادرة ميثاق باريس والمجلس المشترك للتنسيق والرصد في أفغانستان وغيرها.

وعلاوة على ذلك فإن التنمية البديلة لتمكين المزارعين من التحرر من زراعة الأفيون غير المشروعة، فضلاً عن الوقاية من تعاطي المخدرات القائمة على الأدلة والعلاج، هي أمر حاسم الأهمية لعناصر الدعم الأخرى التي يقدمها مكتب المخدرات والجريمة. وقد أنشئت أكثر من ٨ ٥٠٠ وظيفة، لا سيما من خلال برامجنا للتنمية البديلة، وتدر أكثر من ٤ ملايين دولار من الإيرادات في العام الماضي. ويسرني أن أشير إلى أن ما يقرب من ٤ ٢٠٠ من النساء والفتيات هن من بين العاملين في هذه الوظائف. وقد تم توقيع أكثر من ٤ ٨٠٠ عقد اجتماعي مع فرادى المستفيدين و ٢٦ عقداً من هذا القبيل مع المجتمعات المحلية، وافقوا جميعهم على الامتناع عن زراعة خشخاش الأفيون وإنتاجه وتجهيزه والاتجار به.

وإلى جانب هذه الجهود، يعمل المكتب أيضاً على توسيع نطاق ما يقدمه من دعم إلى الحكومة من أجل التصدي لأوجه الضعف المؤدية إلى الاتجار بالبشر الناجم عن النزاع، تمشياً مع القرارين ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧). وفي الأسبوع الماضي، أطلقنا في أفغانستان برنامج العمل العالمي لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدّي لهما، الذي سيموله الاتحاد الأوروبي ويُنفّذ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

إن قطع الروابط بين تمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة لا يزال عنصراً ذا أولوية لعمل المكتب مع أفغانستان. وتبيّن الجهود التي تبذلها الحكومة استمرار الالتزام السياسي الرفيع المستوى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويدعم المكتب تلك الجهود، بناء على طلب الحكومة، مع التركيز على المجالات التي تنطوي على أكبر المخاطر. وتركز مساعدتنا على التحقيق في شبكات تمويل الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وتعطيلها، وكذلك غسل الأموال والفساد وغيرها من الجرائم الاقتصادية. كما تشمل مكافحة التدفقات النقدية غير المشروعة من البلد وإليه وتحسين الإشراف على المصارف وخدمات تحويل الأموال أو نقل الأشياء العالية القيمة.

لقد احتفل المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة بالذكرى المئوية لاستقلال أفغانستان. ولكن تلك المناسبة التي تدعو للاحتفال

البهيج أفسدت بهجتها هجمات إرهابية مأساوية استهدفت السكان الأبرياء. وأرحب بتصميم أفغانستان على وقف هذه الهجمات البغيضة وأشيد بحكومتها لإنشاء فريق أصدقاء ضحايا الإرهاب والذي تشترك في رئاسته مع إسبانيا.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل وثيق مع أفغانستان والشركاء الآخرين على تحسين فهم التحديات التي يواجهها الضحايا وتقديم المساعدة من خلال نهج العدالة الجنائية التي تركز على الضحايا. ولا يزال المكتب ملتزما بقوة بدعم أفغانستان في التصدي للتحديات المترابطة المتمثلة في المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب، ونعول على مساعدة المجتمع الدولي لمساعدتنا في الاضطلاع بهذا العمل الأساسي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير دجاني.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والتي يسرني تقديمها وفقا للفقرة ٥٦ من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥).

كما أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمهما لعمل لجنة جزاءات القرار ١٩٨٨ ومساعدتهما المستمرة لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق للجنة، السفير خيرت عمروف ممثل كازاخستان، على ما اضطلع به فريقه من عمل وجهود طوال العامين الماضيين.

كما يدرك المجلس، فإن الهدف الرئيسي المنشود من لجنة القرار ١٩٨٨ هو ثني طالبان عن الاستمرار في دعم تنظيم القاعدة والمنتسبين إليه وردع هجمات طالبان على حكومة أفغانستان باستخدام أدوات مثل تجميد الأصول وحظر السفر على الصعيد العالمي وحظر الأسلحة العالمي. وفي الوقت نفسه، تساعد لجنة القرار ١٩٨٨ من خلال نظام الجزاءات في تيسير الظروف لتعزيز حوار حركة طالبان مع الحكومة الأفغانية وهو ما قد يفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

وشهدنا خطوات إيجابية وجهودا كثيرة في ذلك الاتجاه في شكل سلسلة من المناقشات بين الأطراف المعنية وإطلاق الحوار بين الأطراف الأفغانية في موسكو في شباط/فبراير وجولته الثانية التي عقدت في الدوحة. وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم تلك العملية، وافقت لجنة القرار ١٩٨٨ في ٦ نيسان/أبريل على استثناء ١١ عضوا من حركة طالبان، مدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات، من حظر السفر لمدة تسعة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ليتسنى لهم حضور المحادثات من أجل تعزيز المصالحة وآفاق تحقيق السلام في أفغانستان. وتزامن مع الاستثناء من حظر السفر قرار بمنح استثناء محدود من تدابير تجميد الأصول لتمويل الاستثناء من حظر السفر. وتؤيد اللجنة تماما الاستثناء من حظر السفر لمدة تسعة أشهر لأعضاء حركة طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة لحضور المحادثات التي تصب في مصلحة تعزيز آفاق السلام والمصالحة في أفغانستان.

وأود بصفتي رئيس اللجنة أن أذكر الدول الأعضاء التي يحتمل استضافتها لعملية السلام بالتزاماتها عملا بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) بتقديم تقارير متابعة إلى اللجنة عن إتمام إجراءات السفر وتكاليفها. وأود أيضا أن أعرب عن بعض الحذر والقلق إزاء استمرار الصلات القوية بين حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم القاعدة.

ومما يضاعف من القلق إزاء تواؤم طالبان بصورة واسعة مع الجماعات الإرهابية مسألة مشاركة الحركة المستمرة في الأعمال الإرهابية وضلوعها بقوة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها وهو ما يتسبب في آثار سلبية قوية في أفغانستان وعلى الصعيد العالمي على السواء.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه على نحو ما أكد القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥)، وفي سياق الحفاظ على التعاون المستمر والوثيق مع حكومة أفغانستان، وهو ما من شأنه أن يسهم في زيادة تعزيز كفاءة وفعالية نظام الجزاءات، قدمت الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة السفيرة راز ومستشار الأمن الوطني في أفغانستان السفير حمد الله محب إحاطة إلى اللجنة في ١٢ آذار/مارس بشأن التقدم المحرز في عملية السلام.

ومع أن هناك العديد من الهياكل والأطر القائمة لتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨، فإن تنفيذه بصورة فعالة لا يتوقف على مشاركة الجهات الفاعلة الداخلية فحسب بل على مشاركة العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية أيضا. وعليه، تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تقديم المعلومات التي من شأنها أن تساعد على استمرار تحديث قائمة الجزاءات قدر الإمكان ومساعدة اللجنة في تعزيز فعالية تدابير الجزاءات.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر الأعضاء بأن مجلس الأمن قرر في البيان الرئاسي S/PRST/2017/15 أن تنفيذ التدابير المبينة في القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) لا يستوجب في ذلك الوقت إدخال أي تعديلات.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر المجلس بأن ولاية فريق الرصد قد مُددت آخر مرة في عام ٢٠١٥ من خلال القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) ومن المقرر أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، في إطار نظام الجزاءات التي تفرضها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٩٨٩ (٢٠١١) و٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، مدد القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) عمل فريق الرصد وولايته حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولذلك، لا بد لمجلس الأمن أن يبدأ النظر في توسيع نطاق أعمال فريق الرصد، عملا بولايته المتعلقة بالجزاءات المفروضة على حركة طالبان، لمواءمتها مع أعمال لجنة القرار ١٢٦٧ حتى نهاية عام ٢٠٢١.

ختاما، تتطلع اللجنة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع البعثة وحكومة أفغانستان ودول المنطقة خلال فترة رئاستي للجنة القرار ١٩٨٨ في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السفير دجاني على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ونشكركم على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وتنعقد جلسة اليوم في وقت بالغ الأهمية إذ نستعد لإجراء انتخاباتنا الرئاسية ونواصل بذل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

وأود أيضا أن أرحب بحضور السفير ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، هنا اليوم وأشكره على إحاطته الشاملة بشأن الحالة العامة الراهنة في أفغانستان.

إذ نجتمع اليوم، يتخذ بلدي خطوة تاريخية أخرى صوب تعزيز الديمقراطية وترسيخ إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سيمارس جميع أطياف الشعب الأفغاني حقوقهم الدستورية بالإدلاء بأصواتهم لانتخاب رئيسهم من خلال عملية ديمقراطية. وقد انتظروا بفارغ الصبر هذا الحدث

الوطني الهام بوصفه تدبيرا من تدابير التصدي للإرهاب والتطرف مجددا وتقرير مصيرهم السياسي وتأمين مستقبل البلد.

وتستعد الحكومة الأفغانية لإجراء الانتخابات بالتزام كامل وغير مسبوق لضمان إجراء عملية شفافة وحرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية بناء على المطلب القوي لشعبنا. وتمضي قدما الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة بثبات عقب الجدول الزمني الانتخابي الذي أعلنته اللجنة الانتخابية المستقلة. ولن تدخر الحكومة وسعا لضمان سلامة الناخبين وأمنهم وستتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان أقصى قدر من الكفاءة للعملية.

وتحقيقا لتلك الغاية، خُصصت مراكز اقتراع في جميع أنحاء البلد وأُتيحت للمرة الأولى قوائم الناخبين على شبكة الإنترنت وستُستخدم آلية التحقق البيومتري إلى جانب القوائم المطبوعة. وأسندت لحوالي ٠٠٠ ٧٢ من أفراد قوات الأمن مهمة كفالة سلامة الناخبين. ومن بين ذلك العدد، ستُكلف زهاء ٩٠٠ ٩ ضابطة أمن بمهمة تأمين مراكز الاقتراع المخصصة للنساء.

وتؤكد الانتخابات كذلك التزام أفغانستان بتولي زمام تعزيز سيادة القانون والديمقراطية لأن الحكومة تلتزم، للمرة الأولى، بتغطية جزء كبير من التكاليف المالية المرتبطة بالانتخابات بتخصيص ٩٠ مليون دولار لهذه العملية.

ورغم كل التهديدات والتحديات الأمنية، فإن شعب أفغانستان مصمم على إجراء الانتخابات والمشاركة فيها. إن التصويت في كل عملية اقتراع من جانب شريحة واسعة من مجتمعنا سيجسد مرة أخرى عزم شعبنا الأكيد على العمل من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية والرخاء. وترغب أفغانستان في المضي قدما، وليس العودة إلى الوراء. ويجب علينا أن نحترم رغبة الشعب الأفغاني وألا نحكم مسبقا على مصداقية الانتخابات أو نقلل من شأن نسبة المشاركة أو نشكك فيها. لقد أثبت الأفغان، مرارا وتكرارا، بالرغم من التهديدات الأمنية والهجمات التي تشنها حركة طالبان، أنهم سيخرجون للتصويت والمشاركة في رسم ملامح مستقبل بلدهم. ويولي شعب أفغانستان للسلام والانتخابات نفس القدر من الأهمية.

إن طلبي إلى المجلس وجميع شركائنا الدوليين وحلفائنا هو دعم شعب أفغانستان في سعيه لتحقيق الديمقراطية، مثلما فعلوا دائما. ويجب أن يدعو من في هذه القاعة البلدانَ التي يمكنها التأثير على طالبان إلى احترام تطلعات جميع الأفغان والحيلولة دون تعرضهم للهجوم يوم الانتخابات.

يمثل السلام أولوية قصوى أخرى لحكومة أفغانستان. وقد أرسى الرئيس غني أساسا واضحا لمسار عملية سلام مسؤولة ومحسوبة بعناية مع طالبان من خلال مبادرات مختلفة على مدى العامين الماضيين. ويشمل ذلك الإعلان عن محادثات سلام غير مشروطة، وإنفاذ وقف لإطلاق النار، والإفراج عن السجناء خلال احتفالات بعيد الأضحى في العام الماضي. وتعززت تلك التدابير بعقد اجتماع استشاري كبير لمجلس اللويا جيرغا من أجل السلام في نيسان/أبريل، واعتمد فيه ٠٠٠ ٣ ممثل من جميع أنحاء البلد إعلانا يحدد خارطة الطريق للسلام.

ورحبت حكومة أفغانستان بجميع المبادرات الدولية الرامية إلى دعم جهودنا المبذولة لتحقيق السلام التي ستؤدي إلى تحقيق سلام دائم يكفل الكرامة، والحفاظ على المكاسب المشتركة التي حققناها معا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعزيز الجمهورية والحقوق الدستورية للمرأة. وشدد شعب أفغانستان أيضا على ضرورة أن يتجلى تعهد حقيقي وجوهري بالسلام من جانب طالبان في إنهاء العنف، فضلا عن الدخول في محادثات سلام مباشرة مع الحكومة الأفغانية.

ولا تزال حكومة أفغانستان، كما هو الحال دائما، ملتزمة بمحادثات السلام التي تجري بناء على مجموعة من المبادئ المشتركة، ووفقا لمطالب وتوقعات جميع الأفغان من جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يقر أبناء شعب أفغانستان أي اتفاق محتمل،

وأن يكفل هذا الاتفاق ولايتهم المتمثلة في وقف فوري لإطلاق النار، وأن يضمن تحقيق السلام الدائم والاستقرار، وأن يحافظ على المكاسب والإنجازات التي تحققت في السنوات الـ ١٨ الماضية، التي تشمل القيم الديمقراطية، والجمهورية، ولا سيما حقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في دستورنا.

ولا يمكننا أن نتجاهل مشاركة المرأة ودورها المؤثر في أفغانستان. وتؤدي المرأة في بلدنا، بوصفها عاملا للتغيير ورمزا للصمود، دورا رئيسيا في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان الجديدة. ولها الحق المشروع في أن تشارك مشاركة فعالة في جميع المفاوضات والقرارات.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد ووفد الأمم المتحدة الرفيع المستوى المرافق لها على زيارتهما إلى أفغانستان في تموز/يوليه، في سياق المرأة والسلام والأمن. إن اعترافها بالإنجازات التي حققتها المرأة الأفغانية وتأييدها للنداء القوي للمرأة الأفغانية في مجلس الأمن من أجل سلام يضمن الحقوق التي حصلت عليها بشق الأنفس، أكدا من جديد تعهد الأمم المتحدة الثابت بالوقوف إلى جانب المرأة في بلدنا والتقدم الذي أحرزته في مجتمعنا. وإنني أشكرها على دعمها القوي والتزامها بالنيابة عن جميع النساء الأفغانيات.

وأحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي في أفغانستان هو الحرب الطويلة ضد الإرهاب الدولي التي لا نزال ندفع ثمنا باهظا لها. وتواصل حركة طالبان والجماعات الإرهابية الدولية هجماتها على الأهداف المدنية، مما يثير الرعب والخوف. وهي تعرّض أيضا المدنيين والهياكل الأساسية المدنية للخطر باستخدامهم كدروع بشرية أثناء قيامها بعملياتها. وعلاوة على ذلك، ظلت حركة طالبان كذلك معادية للعاملين في المجال الإنساني وأصدرت تهديدات للصحفيين. وندعو حركة طالبان إلى إنهاء العنف الطائش وإبداء التزام حقيقي بالسلام واحترام التعهد الذي قطعته في مؤتمر الدوحة للسلام بين الأطراف الأفغانية، عندما قالت إنها ستقلل من الخسائر في صفوف المدنيين إلى الصفر.

وعلى النقيض من ذلك التعهد، شُنّ هجوم شنيع وجبان على قاعة حفل زفاف في كابل في ١٧ آب/أغسطس، وتسبب في مقتل أكثر من ٧٠ مدنيا وجرح ١٨٠ شخصا آخر. وأعقب ذلك الهجمات التي وقعت في جلال أباد في ١٩ آب/أغسطس خلال احتفالنا بيوم الاستقلال، في كابل قرب القرية الخضراء، والهجوم الذي وقع في ٥ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين.

كما وقعت هجمات أخرى الأسبوع الماضي في قندز وبل خُمري، ولكن تم صدها بجهود قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على أن قواتنا، بوصفها حليفا حقيقيا في الحرب على الإرهاب، تتصدر مكافحة الإرهاب الدولي من دون خوف، وتقدم تضحيات يومية. وينبغي لنا جميعا الاعتراف بشجاعتها ودعمها.

وتماشيا مع الجهود الرامية إلى دحر الجماعات الإرهابية عسكريا، ما برحنا أيضا نعمل على الحد من قدراتها العملياتية، بما في ذلك معالجة التمويل الذي قد يأتي من عائدات عمليات تهريب المخدرات. ولتحقيق هذه الغاية، نفذنا عمليات لمكافحة المخدرات في جميع أنحاء البلد، وصادرنا أطنانا من المخدرات غير المشروعة، ودمرنا المئات من مرافق تجهيز المخدرات.

وشملت الجهود الأخرى تحسين الأمن في المطارات والمعابر الحدودية للكشف عن أي حالة من حالات الاتجار بالبشر وردعها. وقد اختتمت تلك التدابير باعتقال أفراد ضالعين في تجارة المخدرات، ونظامنا القضائي ملتزم بمحاسبتهم على أفعالهم. ومع ذلك، يجب أن ننظر إلى مسألة مكافحة المخدرات من منظور أوسع نطاقا، بما في ذلك الطلب في سلسلة الإمداد،

وأن نعتبرها مسألة إقليمية. ويجب علينا أيضا أن ننظر في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة المخدرات كأحد الخيارات.

وتلتزم الحكومة بتحقيق أفغانستان يمكنها الاعتماد على نفسها كمركز للربط الإقليمي، ومنصة للتعاون الاقتصادي العالمي والإقليمي. وقد تجسد ذلك في تنفيذ العديد من المشاريع الإقليمية الكبرى، التي تحقق بالفعل عوائد اقتصادية في بلدنا وخارجه. إن زيادة حجم التجارة والاستثمارات والبنية التحتية والتنمية الناجمة عن تلك المشاريع، إلى جانب المبادرات الأخرى التي عززت أيضا الجهود الإقليمية في مجال الأمن، وخاصة عملية قلب آسيا – إسطنبول، أظهرت الاتجاه الذي تسير فيه أفغانستان الجديدة بوصفها منبرا إقليميا للتعاون وعلاقات المودة.

والمكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٨ الماضية أوجدت لنا جيلا شابا ملتزما لا يزال يتولى مسؤولية مستقبل بلده. ويشمل ذلك الرجال والنساء الذين يعملون في القطاع الخاص كقادة مبتكرين وناجحين في الصناعة والأعمال الحرة، وفي القطاع العام كموظفين حكوميين مخلصين ومتفانين. ومن بين هؤلاء، بلغت النساء مستويات عليا جديدة، وشغلن مناصب قيادية في وزارات مختلفة.

وإذ نساند نهوض بلدنا وروح هذا الجيل الجديد، نشكر الأمم المتحدة وشركاءنا الدوليين على دعمهم منذ عام ٢٠٠١. وقد تجلى دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساعدتنا على الوصول إلى هذه النقطة من خلال عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومجلس الأمن وهيئات المنظمة الأخرى. وإذ نمضي قدما نحو فصل جديدة في تاريخنا الحديث، تتطلب التحديات الجديدة أن نجدد الالتزام بعلاقتنا معا وأن نطورها.

وبخصوص هذه النقطة، يحدونا الأمل في القيام بتجديد شامل لولاية بعثة الأمم المتحدة على نحو يبرز المسائل الأساسية ذات الأولوية لمستقبل أفغانستان، متمثلة في إبرام اتفاق سلام دائم ومستدام، بل ويتجاوز ذلك ليشمل مسألة التنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن تتضمن الولاية الجديدة مستجدات الحالة في البلد. ونأمل تمديد الولاية لمدة سنة على الأقل.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا امتنان أفغانستان للمجلس على عمله الدؤوب في مساعدتنا على إحراز تقدم نحو تحقيق الاستقرار والسلام. وما زال تركيزنا ينصب على مواجهة التحديات التي تنتظرنا ونحن على ثقة في دعم المجلس وشركائنا الدوليين لنا في التصدي لهذه التحديات معا. ومن ثم، يمكن للمجلس أن يعول على التزام أفغانستان الراسخ كشريك في الدفاع عن سيادة القانون واحترام القواعد والالتزامات الدولية وتعزيز قيم السلام والتضامن الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، أود أن أبلغهم بأنه سيتعين علي مغادرة القاعة بعد قليل لتقديم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/73/2). وهو التقرير الذي اتفقنا عليه ونال موافقتنا. وسيقود السيد سافرونكوف الجلسة في غيابي.

(تكلم بالروسية)

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. فهي حسنة التوقيت تماما. وقد تابعنا جميعا ما شهدته الأيام الأخيرة من أحداث وإلغاء أو تعطيل محادثات السلام التي تقودها الولايات المتحدة. وبالطبع، فإن السيد كوهين سيزودنا بمعلومات بشأن ما وصلنا إليه في هذا الشأن. وعلى الرغم من هذا الإلغاء أو التعطيل، يجب أن نعرف إلى أين وصلنا الآن مقارنة بالعام الماضي. ففي العام الماضي، لم تكن هناك عملية سياسية حقيقية. واليوم،

هناك آفاق عملية سياسية حقيقية بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني والمعارضة والولايات المتحدة قطر وآخرون.

وأود أن أكرر ما قاله السيد ياماموتو في مستهل الجلسة: لا يوجد بديل للحل السياسي. وعلينا أن نبذل كل جهد ممكن للعودة إلى المسار السياسي. ولا بد من إجراء مفاوضات بين الأفغان، تشارك فيها الحكومة الأفغانية والمعارضة السياسية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الأفغان الرئيسيون. ويجب علينا أن نعمل بكل جد وبعزم لتحقيق ذلك. ويجب علينا أيضا أن نتحلى بالصبر. ولا بد من تهيئة الظروف الملائمة. وفي هذا الصدد، أود أن أردد ما قالته السفيرة الأفغانية للتو فيما يتعلق بما قامت به حركة طالبان في الأيام والأسابيع الأخيرة والهجمات البغيضة التي شنتها في أفغانستان، وأسفرت عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين. إن ذلك يجب أن يتوقف إذا أردنا تهيئة الظروف الملائمة.

ولا تزال ألمانيا ملتزمة تجاه أفغانستان. فنحن ثاني أكبر المانحين وثاني أكبر البلدان المساهمة بقوات. وفي تموز/يوليه، أطلقت ألمانيا، بالتعاون مع قطر، حوارا بين الأفغان على هامش محادثات الدوحة. ونحن مستعدون لمواصلة هذا الحوار. وكان إشراك المرأة هو أحد العناصر المحددة لذلك الحوار. ونعتقد أن ثمة أهمية أساسية للمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة ودورها القيادي في عملية السلام، وعموما، في عملية صنع القرار في أفغانستان على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وأود أيضا أن أردد ما قالته السفيرة الأفغانية بخصوص نائبة الأمين العام. فقد بعثت زيارتها إلى أفغانستان في تموز/يوليه برسالة قوية وإيجابية للغاية.

أود أيضا أن أسلط الضوء على إحدى النقاط الكثيرة التي خرجت بها من مداخلة السيد فيدوتوف. ففي ضوء الموارد الموجودة تحت تصرفه، فإن إيجاد فرص عمل للمرأة أمر بالغ الأهمية. وكما قالت السفيرة، فإن المرأة هي عامل التغيير والصمود في أفغانستان.

ويجب الاضطلاع بعملية سلام مستدامة. ومرة أخرى، أود أن أردد ما قاله السيد ياماموتو في ملاحظاته. فلضمان الاستمرارية واستقرار مؤسسات الدولة ودستور أفغانستان، يتعين أن يحترم أي حل مستقبلي حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة وحرياتها، على وجه الخصوص. وثمة دور هام جدا لنا، بوصفنا المجلس، في تبيان ذلك وفي إيضاح توقعاتنا.

ولتفادي الفراغ الدستوري، من المهم جدا عقد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٣ أيلول/سبتمبر بطريقة نزيهة وشفافة وديمقراطية. وما سمعناه اليوم من السفير ياماموتو والسفيرة راز فيما يتعلق بالانتخابات أمر مشجع. وهناك بعض المخاطر، ولكن فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية، فقد تحقق الكثير.

أود أن أثير نقطة محددة نوليها اهتماما خاصا، ألا وهي، آثار تغير المناخ على أفغانستان. إن آثار تغير المناخ ملموسة. فهناك نوبات جفاف وفيضانات مفاجئة على نحو لم يسبق له مثيل. ويؤثر ذلك بشكل مدمر على البلد. وهذا عامل آخر يؤدي إلى زعزعة استقرار البلد ويؤثر على الحالة الأمنية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة النظر في هذا العامل واتخاذ الإجراءات المناسبة. وربما كان له أثر إيجابي وحيد. وهذا السؤال موجه للسيد فيدوتوف. ما هو أثر الجفاف على زراعة الخشخاش؟

إننا - أنا وصديقي سفير إندونيسيا - القائمون على صياغة مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونعتقد أننا بحاجة إلى ولاية موضوعية قوية تتناسب مع توقعات الشعب الأفغاني، على نحو ما أعربت عنه ممثلة أفغانستان للتو. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى طمأنة الشعب الأفغاني في ظل الحالة الراهنة المتمثلة في توقف محادثات السلام. ومن الضروري أن نوجه رسالة مفادها أن

المجتمع الدولي مصمم على استمرار وجوده وتعاونه مع الشعب الأفغاني. وأحث جميع أعضاء مجلس الأمن على وضع أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة هناك في المقدمة وعلى أن يكونوا مستعدين للتوصل إلى حل وسط.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر نحن أيضا السفير ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما. كما نوجه التحية إلى كامل فريق بعثة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، على عملهم الدؤوب والباسل.

وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن الحوادث الأمنية مثيرة للقلق والعدد الكبير من الضحايا المدنيين أمر غير مقبول. وبالنسبة لأفغانستان، فإن سقوط ضحية واحد حتى أمر لا يُحتمل. وتردد إندونيسيا دعوات الأفغان إلى تفادي وقوع أي إصابات مدنية. ويستتبع ذلك توفير الحماية الكاملة للعاملين في المجال الإنساني أيضا. وبصرف النظر عن خلافاتهم السياسية، يجب على جميع أصحاب المصلحة الأفغان كفالة عدم الإضرار بأبناء الشعب الذين عانوا بالفعل كثيرا في المطالبة بوطن ينعم بالسلام والرخاء. ويتعين وقف أعمال العنف والهجمات. وينبغي ألا يكون تحقيق السلام على حساب المدنيين.

وندعو إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء أفغانستان. ومما يدعو إلى القلق أيضا استغلال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للحالة المضطربة وتصاعد الهجمات. وكان الهجوم الذي وقع على قاعة زفاف في كابل في آب/أغسطس تذكرة مروعة بالخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وحتمية أن يوحد الجميع صفوفهم في التصدي للمخططات الخسيسة للتنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية. وإندونيسيا تدين بشدة ذلك الهجوم. وبوصفها من المشاركين في الصياغة بشأن أفغانستان، جنبا إلى جنب مع زملائنا في بعثة ألمانيا، ستقوم إندونيسيا بدورها، بما في ذلك من خلال المبادرة باقتراح إصدار مجلس الأمن لبيانات صحفية بشأن هذه الأعمال الدنيئة التي يجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم ضدها.

ثانيا، يجب بذل كل جهد ممكن للنهوض بعملية سلام ذات مصداقية. ونتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/703)، الذي يركز على السعي إلى التوصل لتسوية عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف الجهود الجارية.

تأمل إندونيسيا أن تفضي جميع الجهود المبذولة إلى البدء الفوري في مفاوضات سلام شاملة بقيادة أفغانستان وملكيتها وبمشاركة النساء. ونرحب أيضا ببيان السفيرة راز بشأن دور المرأة في أفغانستان. لا تزال إندونيسيا تؤيد بقوة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، وقد بحثنا في مبادرات تتعلق بهذا المضمار. ينبغي عدم تقويض المكاسب التي تحققت بصعوبة في حقوق المرأة. ويجب أن تظل الكيانات ذات الصلة مدركة لذلك، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونلاحظ أيضًا تشكيل فريق مؤلف من ١٥ عضوًا لتمثيل الحكومة في عمليات التفاوض، والتي تضم أفرادًا من جميع مناحي الحياة.

ثالثاً، إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، إلى جانب التنمية، هو أمر بالغ الأهمية. إننا نرحب بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقبلة التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة. العدد الأولي للمسجلين والبالغ ٩,٦ مليون أفغاني يُظهر تصميمهم على عملية ديمقراطية يتسنى لهم من خلالها تحديد مصيرهم. إننا ندعو إلى انتخابات شفافة وموثوقة وحرة ونزيهة، ونأمل أن يتم إجراء هذه الانتخابات في الوقت المناسب. نحن نؤيد نداء الممثل الخاص ياماموتو وندعو إلى السلام أثناء الانتخابات وضبط النفس فيما يتعلق بتهديد المدنيين.

كما أننا ندرك التحديات العديدة التي تواجهها السلطات الأفغانية في عملية بناء الدولة. نحن نؤيد الجهود التي تبذلها

الحكومة لكي تظل يقظة في مكافحة الفساد، وذلك لضمان إمكانية توزيع المكاسب الاقتصادية بشكل سليم لصالح الشعب الأفغاني.

تعمل إندونيسيا من جانبها بلا كلل لضمان رفاه إخوتها وأخواتها الأفغان. إننا نساعد في عملية السلام الأفغانية، وفي بناء قدرات الموظفين العموميين الأفغان من خلال برامج مختلفة، وبوصفنا مشاركين في صياغة النص ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة. أود أن أؤيد ما ذكره سفير ألمانيا بقوله إننا نأمل في الحصول على الدعم الكامل لمشروع القرار المقبل لتجديد الولاية. ينبغي أن يركز مشروع القرار على العملية السياسية الأكثر إلحاحًا والشواغل الأمنية في أفغانستان، مع التركيز على ولاية بعثة الأمم المتحدة. يمكن أن يصبح ذلك مسارًا لمجلس الأمن لدعم شعب أفغانستان في هذا الوقت الحرج. يجب ألا ننسى أنه يتعين جعل مصالح الشعب الأفغاني أولوية.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وكذلك السيد فيدوتوف والسفير دجاني.

ما زلنا مقتنعين بضرورة إجراء محادثات سلام. لسوء الحظ، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن تلك المحادثات عُقدت في سياق انتشار هجمات إرهابية دامية للغاية. إن استخدام أرواح الأطفال والنساء والرجال كوسيلة للضغط في المفاوضات أمر غير مقبول. لا يمكن للمرء أن يحمل القلم لتوقيع اتفاقية سلام في يد وقنبلة في اليد الأخرى.

بعد سنوات عديدة من الصراع، يستحق الشعب الأفغاني سلاما دائما واتفاق سلام مقبولا للشعب الأفغاني وحكومته. إننا نؤيد بالكامل الدور المركزي للحكومة الأفغانية في عملية السلام وندعو الطالبان إلى الدخول في محادثات مع الحكومة والسيطرة على مقاتليهم من أجل وقف أية هجمات في المستقبل.

يجب أن يحافظ أي اتفاق سلام دائم على المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة بأي ثمن، لأنه سيكون من الظلم الشديد التضحية بالتقدم المحرز في هذا المجال. ونشدد أيضا على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام بشكل هادف وعلى قدم المساواة، وفي هذا الصدد نعلق أهمية خاصة على تنفيذ المرحلة الجديدة من خطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن حقوق الإنسان تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتدعم بلجيكا من جانبها تنفيذ خطة العمل من خلال المساهمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتؤيد بلجيكا بالكامل إجراء انتخابات رئاسية موثوقة وحرة ونزيهة، والتي من شأنها أن تعزز شرعية مؤسسات الدولة وتمهد الطريق للحوار بين الأفغان. وسيكون الإقبال الكبير من الناخبين أمرًا حاسمًا لكي يُظهر ذلك الإرادة الديمقراطية للشعب الأفغاني. وفي هذا السياق، ندين بشدة الهجمات التي أعلنت عنها حركة طالبان وغيرها والتي شُنت على العملية الانتخابية. إن الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات بشعة للغاية. ونحث الحكومة على احترام التزاماتها بموجب ”إعلان المدارس الآمنة“ وعلى اتخاذ جميع التدابير لحماية العاملين في مراكز الاقتراع أثناء الانتخابات. كما نذكر بأهمية الحفاظ على تكافؤ الفرص لجميع المرشحين وجميع أصحاب المصلحة.

وتظل بلجيكا تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين والعدد المتزايد من المشردين، بسبب كل من الصراع والجفاف. إننا نذكّر بالتزام جميع الأطراف بدعم القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. إن انتشار الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول، لأنه يحرم المجتمعات الأكثر ضعفا من الحصول على

مساعدات حيوية. وندين أيضا الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

إننا ندين بشدة جميع الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الأطفال في أفغانستان ونشجب وقوع هذا العدد القياسي من الضحايا القاصرين في العام الماضي. ننتظر بفارغ الصبر التقرير المقبل للأمين العام عن حالة الأطفال في الصراع المسلح في أفغانستان ونتطلع إلى أن يتخذ المجلس إجراء حاسما في هذا الصدد. إن معاملة المحتجزين، بمن فيهم القصر، تتطلب اهتمامًا خاصًا.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد من جديد تصميم بلجيكا على تطبيق نظام الجزاءات للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) من أجل ثني الطالبان عن دعم تنظيم القاعدة وفروعه وردع الهجمات على الحكومة الأفغانية. ونؤيد نداء رئيس اللجنة إلى الدول الأعضاء من أجل تقديم معلومات للإبقاء على قائمة الجزاءات مستكملة قدر الإمكان ومساعدة اللجنة في تعزيز فعالية تدابير الجزاءات.

أخيرا، أود أن أشيد بالدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم السلام والازدهار وتعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان. وتظل بلجيكا من جانبها ملتزمة بدعم أفغانستان عن طريق توفير التدريب العسكري من خلال بعثة الدعم الوطيد والمساهمة مالياً في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والسفير دجاني على إحاطاتهم الإعلامية، وكذلك السفيرة راز على العرض الذي قدمته اليوم.

تشيد الولايات المتحدة بالعمل الشاق المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان من أجل دعم شعب أفغانستان.

ونؤكد من جديد تعاطفنا وخالص تعازينا لأحباء الذين قُتلوا في الهجوم الإرهابي على قاعة الأعراس في كابل، والذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان في ١٧ آب/أغسطس. كما نعرب عن تعاطفنا مع ضحايا هجمات الطالبان الأخيرة في كابل وقندز وفي جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك الهجمات التي أودت بحياة اثنين من أفراد جيش الولايات المتحدة وفرد من الجيش الروماني ودبلوماسي روماني. إن تضحياتهم تذكرنا بأهمية تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، لأن الكثير من الأفغان وأعضاء قوات الأمن الدولية والدبلوماسيين الأجانب وغيرهم أُزهقت أرواحهم بسبب العنف العشوائي.

فيما يتعلق بعملية السلام، فإن التصريحات التي أدلى بها الرئيس ترامب ووزير الخارجية بومبيو في عطلة نهاية الأسبوع ويوم أمس هي غنية عن الشرح؛ فليس لدي ما أضيفه عليها في هذا الوقت.

تواصل الولايات المتحدة دعم المؤسسات السياسية والانتخابية الأفغانية. ونرحب بالنتائج الواردة في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2019/703) بشأن تسجيل ٩,٦ ملايين شخص للتصويت. وقد تعهدنا بتقديم ٢٩ مليون دولار من أصل ٥٩ مليون دولار من التمويل الذي تعهد به المانحون لتمويل الانتخابات الرئاسية، ودعمنا عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية.

ونواصل تقديم دعمنا القوي للدور الذي تقوم به المرأة الأفغانية في النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأفغانستان. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء

المستوى العالي لزراعة وإنتاج المخدرات بشكل غير مشروع في أفغانستان، بما في ذلك المواد الأفيونية ومشكلة الإيفيدرا المتنامية. ونقدر عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع له، في مواصلة توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى هذه المسألة. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من توسيع نطاق جهوده لمعالجة مشكلة المخدرات.

أخيرا، كما يعلم أعضاء المجلس، فنحن في خضم مفاوضات بشأن ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويجب أن نكفل أن يزود مشروع قرار التجديد البعثة بتوجيهات واضحة ومحددة للقيام بعملها الحاسم، خاصة خلال هذه الفترة المحورية في تاريخ أفغانستان. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه الولاية مهمة للغاية في هذه اللحظة بدرجة لا ينبغي معها أن يمنع عضو واحد في مجلس الأمن التوصل إلى توافق في الآراء لأسباب لا علاقة لها بالبعثة. ويجب علينا جميعا أن نتحلى بالانضباط والإرادة السياسية لتركيز الولاية على القضايا الأساسية التي من شأنها أن تمكّن البعثة من دعم حكومة أفغانستان وشعبها.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لدعمهم تعزيز شرعية العملية الانتخابية في أفغانستان ودعمهم عملية السلام في أفغانستان.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة الهامة وللسيد تاداميتشي ياماموتو والسفير دجاني والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم القيمة.

في البداية، نحن ندين الهجمات التي لا معنى لها والتي نفذتها حركة طالبان الأسبوع الماضي في أجزاء مختلفة من البلد. ونقدم تعازينا لعائلات الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. إن تهديدا كهذا لمجتمع مدني يثير القلق بشكل كبير في السياق الانتخابي الحالي، حيث ترد تقارير عن شن هجمات ضد المرشحين والعاملين والأماكن الانتخابية والناخبين. ويجب مواجهة هذه الجرائم غير المقبولة برد متناسب، ويجب أن يتحمل المسؤولون نتائج أفعالهم من خلال المثول أمام العدالة.

وتمشيا مع بيان الممثل الخاص ياماموتو، نعتقد أن أفغانستان تقف عند مفترق طرق حاسم. ولن تحدد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في غضون أسابيع قليلة المصير الديمقراطي للبلد فحسب، بل وستوفر أيضًا سياقًا تاريخيًا جديدًا وفرصة للإسهام بشكل حاسم في تحقيق الاستقرار والمصالحة والسلام المستدام ومكافحة الفساد، وفقا لرؤية إطار جنيف للمساءلة المتبادلة، بدعم من الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية إجراء الانتخابات وفقا لمدونة قواعد السلوك التي تعزز وتشجع السلوك القائم على الحوار والتسامح والاحترام المتبادل، مدعومة بالدروس المستفادة من الانتخابات السابقة. وكما يشير الأمين العام، يتطلب ذلك أن تكون العملية نزيهة وشفافة وعادلة لجميع المرشحين، بما في ذلك الامتناع عن استخدام موارد الدولة لأغراض القيام بحملات انتخابية.

وفيما يتعلق بعملية السلام الجارية، فإننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن تتم صياغة حل الأزمة الحالية بشكل أساسي في إطار الحوار بين الأفغان، تحت القيادة الشاملة للعملية التي ينهض بها الممثل الخاص، وبدعم قوي من جانب البلدان ذات النفوذ. ونكرر تأكيد أهمية مواصلة المفاوضات المباشرة بين ممثلي طالبان والحكومة، كما صرح الرئيس أشرف غني، بهدف إنهاء أعمال العنف.

إن الزيارة متعددة القطاعات التي ترأستها نائبة الأمين العام أمينة محمد في شهر تموز/يوليه، والتي تم التأكيد خلالها على أن عملية السلام لن تنجح إلا إذا كانت شاملة للجميع وتحترم

بشكل كامل حقوق جميع الأفغان، كانت مفيدة للغاية. ويجب ألا ننسى أن غالبية ضحايا العنف من النساء والأطفال. ولذلك فإننا نرحب بجهود الحكومة لتحسين وحماية المرأة ومشاركتها في المؤسسات الانتخابية الرئيسية، واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان والمبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركتها في عملية السلام على النحو المعترف به في خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفي برنامج التمكين الاقتصادي.

وتتفاقم الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر بسبب وجود إرهابيين من تنظيم داعش، وعلاقتهم بتهريب المخدرات. وكما تم الإقرار في اجتماع عملية اسطنبول الأخير، من الضروري وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للعلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة بشكل مناسب، وفقا للقرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩). ونسلط الضوء على جهود الحكومة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي أشار إليها السيد فيدوتوف في وقت سابق.

في الختام، نؤكد على العمل الحيوي للبعثة لتحقيق كل تلك الأهداف، لا سيما عملها على معالجة الحالة الإنسانية الصعبة في البلد، بما في ذلك دعوات المجتمع الدولي إلى الاستجابة بشكل أكبر للاحتياجات الغذائية والصحية العاجلة. ونؤكد من جديد دعمنا للعمل القيم الذي ي قوم به الممثل الخاص ياماموتو وفريقه، الذي ندعم بقوة ولايته.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في إطار الرئاسة الروسية اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي وأؤكد لكم دعمنا الكامل. أشكر زملاءنا البولنديين على رئاستهم خلال شهر آب/أغسطس. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات، الممثل الخاص للأمين العام والسيد فيدوتوف وزميلتنا من أفغانستان.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أود أن أبرز بشكل خاص أربع مسائل هي: السلام والانتخابات الرئاسية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نفسها، وقضية المرأة والسلام والأمن.

وشأن المتكلمين الآخرين هذا الصباح، أود أن أعرب عن إدانة المملكة المتحدة القوية لحركة طالبان على هجماتها الأخيرة. لقد التزم ممثلو طالبان في مؤتمر السلام الأفغاني الذي عُقد في الدوحة في شهر تموز/يوليه بخفض عدد الضحايا المدنيين إلى الصفر، لكن أفعال حركة طالبان لا تتطابق مع أقوالها. في الواقع، عشية اجتماع تاريخي مع ممثلي الولايات المتحدة، اختارت حركة طالبان شن هجمات أخرى في كابل. وقد ذكرتها السفيرة الأفغانية، لكن القائمة التي أمامي تحدد خمس هجمات على الأقل منذ شهر آب/أغسطس. وهذه ليست أفعال جماعة تسعى إلى تحقيق السلام. وكحد أدنى يتعين على قادة طالبان إدانة العنف عند حدوثه والتعهد ببذل كل ما في وسعهم لمنع بقية أفراد الجماعة من ممارسة العنف. كما يتعين عليهم الوصول إلى رأي موحد مفاده أن السلام يصب في مصلحتهم بقدر ما يصب في مصلحة شعب أفغانستان.

وبينما أتحدث عن حركة طالبان، سأغتنم الفرصة الآن لأكرر ما قاله الممثل الخاص للأمين العام بشأن دعوة حركة طالبان إلى التراجع عن التهديدات الموجهة ضد الانتخابات. ونشير إلى أن الرئيس غني لا يزال ملتزماً بإجراء محادثات سلام مباشرة، ونتشاطر رغبة المتكلمين الآخرين في المضي قدماً بالمفاوضات بين الأفغان. لقد عيّن الرئيس غني فريق تفاوض من ١٥ عضوًا، وقال يوم الإثنين فقط ”نحن مستعدون لمحادثات السلام لكن إذا اعتقدت حركة طالبان أن بإمكانها تخويفنا، فلينظروا إلى هؤلاء المحاربين“.

لكن السلام بدون وقف إطلاق النار هو أمر مستحيل.

وإذا أريد للسلام الدائم أن يتحقق في أفغانستان، يجب على حركة طالبان أن تدخل في مفاوضات مجدية مع فريق تفاوض أفغاني شامل وتمثيلي.

ونقطتي الثانية تتعلق بالانتخابات. ويشجعنا ما قاله الممثل الخاص بأن يظل الموعد المقرر لإجراء الانتخابات هو ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأعلم بحكم تجربتي في كابل أن هناك في كثير من الأحيان قصص كثيرة حول الانتخابات والعديد من المخاوف إزاء احتمال إلغائها. وبالتالي، فإن ما قاله الممثل الخاص ياماموتو عن الانتخابات والترتيبات مهم جدا. وتمثل الانتخابات فرصة هامة لتمكين أبناء الشعب الأفغاني من اتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم في وقت حرج. وقد عقد سفيرنا في كابل في الأسابيع الأخيرة اجتماعين مع السيدة حواء علام نوريستاني، رئيسة اللجنة الانتخابية المستقلة، والسيدة زهرة بايان شينواري، رئيسة لجنة الشكاوى الانتخابية. وأعتقد أن من المهم أن يقدم المجلس كامل دعمه إلى السلطات الأفغانية من أجل المساعدة على ضمان أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وشفافة وتشاركية وخالية قدر الإمكان من العنف، وأن نشجع جميع القادة على المشاركة بإخلاص في العملية الديمقراطية واتخاذ موقف ضد التزوير الانتخابي.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نرحب كثيرا بالعمل الذي قامت به البعثة، لا سيما في مجال تنسيق الدعم الدولي للانتخابات. ونأمل أن تتمكن من مواصلة ذلك العمل بنفس الوتيرة حتى يوم الانتخابات وما بعدها. وأشار متكلمون آخرون إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي من المقرر تجديدها قبل ١٧ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يؤيد جميع أعضاء مجلس الأمن نصا يمنح البعثة الولاية الواضحة والقوية التي تحتاجها لدعم أفغانستان في هذا الوقت الحرج.

وفيما يتعلق بمسألة المرأة، التي تناولها سفير أفغانستان ببلاغة كبيرة، ففي جميع الحالات لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بمستقبل سلمي وديمقراطي في أفغانستان. وسنواصل العمل مع الشركاء والسلطات الأفغانية لكفالة حصول أفغانستان على الدعم الذي تحتاجه. ومن المهم بصفة خاصة أن تحافظ أفغانستان على ما حققت من مكاسب في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة. تؤدي المرأة دورا أساسيا في المجتمع الأفغاني، وهي حقيقة أكدتها زيارة نائبة الأمين العام في تموز/يوليه. وستواصل المملكة المتحدة تأييد التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على الأهمية الحيوية لمشاركة المرأة في الانتخابات، ولكن أيضا في عملية سلام شاملة.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الشاملة والمفيدة. وتنوه بولندا وترحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم السلام والتنمية في أفغانستان. ونحن ممتنون أيضا للسفير دجاني والسيد فيدوتوف والسفيرة راز، على مداخلاتهم الثاقبة.

وأود أن أقول إن بولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتناول ثلاث مسائل في مداخلتي نعتبرها بالغة الأهمية، وهو الانتخابات الرئاسية وأهمية القانون الإنساني الدولي وحماية الإنجازات الاجتماعية.

وستكون الأيام المقبلة حاسمة للقضاء على أوجه القصور وتناول الدروس المستفادة من العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨. ومن الأهمية بمكان ضمان مصداقية العملية السياسية وشفافيتها وحفاظ على شموليتها أثناء الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقبلة وخلال إجرائها. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة وقوية لصون سلامة هذا الاقتراع وشفافيته ومصداقيته وخضوعه للمساءلة. ونحث العناصر المناوئة للحكومة على الامتناع عن الهجوم على مراكز الاقتراع بغية تمكين الرجال والنساء الشجعان من أفغانستان من المشاركة في العملية الديمقراطية. وتؤكد بولندا

مجددا دعمها لقوات الأمن الوطنية الأفغانية، التي توفر الحماية الأمنية خلال العملية الانتخابية بالتعاون الوثيق مع موظفي بعثة الدعم الوطيد لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وكما أثبتت بالفعل الانتخابات السابقة، فإن جهود بناء القدرات بدعم من القوات الدولية تؤدي إلى نتائج إيجابية ومشجعة للغاية.

والبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ٢٠ آب/أغسطس (S/PRST/2019/8) أكد مجددا إدانة مجلس الأمن الشديدة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع المسلح، أينما يقع النزاع. والإدانة تتعلق أيضا بالحالة التي نشهدها الآن في أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بالضحايا المدنيين. وتدين بولندا بأشد العبارات هجمات طالبان الوحشية التي تستهدف المدنيين عمدا. ونحث جميع الأطراف المشاركة في النزاع الحالي على الامتثال للقانون الدولي بغية إنهاء الانتهاكات والتجاوزات والإفلات من العقاب. كما ندين بشدة الحرمان غير القانوني من إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني والهجمات المتعمدة على موظفي المساعدة الطبية والإنسانية والمستشفيات وغيرها من المرافق الخاضعة للحماية بموجب القانون الإنساني الدولي.

وفي سياق التطورات الأخيرة، تؤمن بولندا إيمانا راسخا بأن أي عملية للسلام ينبغي أن تشمل آليات لحماية مصالح جميع الأفغان، لا سيما النساء والشباب والأقليات. ونود أن نشدد على أن السلام ينبغي ألا يتحقق عن طريق عكس مسار التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. وينبغي الحفاظ على المشاركة الكاملة لجميع الأفغان، لا سيما النساء والشباب، في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولا يمكن التوصل إلى حل سلمي للنزاع حساب حقوق المرأة والأقليات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تقدير بولندا للدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني. وعملية المفاوضات الجارية بشأن ولاية البعثة ينبغي أن تقودنا جميعا إلى اعتماد قرار متسق وهادف يوفر أساسا قويا للدور النشط الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. ونظل ملتزمين بدعم البعثة والشركاء الدوليين من أجل تحقيق الديمقراطية والاكتفاء الذاتي في أفغانستان.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو، والمدير التنفيذي يوري فيدوتوف، والسفير دجاني على إحاطاتهم. وأقدر العمل الذي قاموا به كافة، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بشأن أفغانستان وحركة طالبان. كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على بيانها.

إن الحالة الأفغانية في الوقت الحاضر في مرحلة حرجة، مع بدء العد التنازلي للانتخابات، والتقدم المتوازي في عملية السلام والمصالحة والأعمال التحضيرية للانتخابات، والحالة الأمنية المقلقة، والظروف الإنسانية الخطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بجدية بالتزاماتها ويواصل تقديم الدعم القوي إلى أفغانستان.

أولا، ينبغي مساعدة أفغانستان في إجراء انتخابات رئاسية سلسة في أجواء آمنة. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في هذا الشهر، والأعمال التحضيرية في مرحلتها النهائية. وتقدر الصين عمل أفغانستان وجهودها للتحضير للانتخابات. وللحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في أفغانستان، تأمل الصين أن تستفيد الهيئات الانتخابية الوطنية من تجارب ودروس الانتخابات البرلمانية للعام الماضي بغية كفالة إجراء جميع الانتخابات على نحو منظم.

ونأمل في أن تقدم بعثة الأمم المتحدة الدعم التقني في هذا الصدد.

ويحدونا الأمل في أن تنتشر قوات الأمن الوطنية الأفغانية بصورة مسبقة تحسبا للأوضاع الأمنية التي قد تنشأ أثناء الانتخابات. وندعو أيضا جميع الفصائل السياسية في أفغانستان إلى تعزيز وحدة الصف ومعالجة أي خلافات تتعلق بالانتخابات عن طريق الحوار.

والنقطة الثانية هي المساعدة في تعزيز قيادة الأفغان لعملية المصالحة وتولي زمامها. وتلاحظ الصين أن المجتمع الدولي والبلدان في المنطقة نشطوا مؤخرا في الضغط كي تدخل الحكومة الأفغانية في حوار مباشر مع حركة طالبان، ونحث الولايات المتحدة وحركة طالبان على مواصلة المضي قدما في مفاوضاتهما وتنفيذ الاتفاقات. وندعو جميع الأطراف في أفغانستان، بما فيها حركة طالبان، إلى إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية ومصالح الناس، واغتنام هذه الفرصة التاريخية، وبدء المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية، والتعجيل بوضع إطار سياسي مقبول لجميع الأطراف.

ويحدونا الأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة مساعدة الحكومة الأفغانية في تعزيز الحوار السياسي الداخلي والضغط على حركة طالبان للعودة إلى طاولة المفاوضات على وجه السرعة.

أما النقطة الثالثة فهي مساعدة أفغانستان في تعزيز بناء القدرات في مجال الأمن. إذ لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان هشةً. وأسفرت الغارات الجوية وعمليات التفتيش عن ارتفاع كبير في عدد الضحايا المدنيين، ولا تزال المنظمات الإرهابية نشطة، وتظل المخدرات مصدر دخل رئيسي للمنظمات الإرهابية.

وتدعو الصين إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بصورة منظمة ومسؤولة، وإلى وفاء الولايات المتحدة وحركة طالبان بالتزاماتهما بشأن سحب القوات ومكافحة الإرهاب. وتأمل الصين في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز الأمن وبناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر التدريب والتمويل والدعم التقني في هذا الصدد، ومساعدة أفغانستان في التصدي بفعالية لخطر الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتهريب المخدرات.

والنقطة الرابعة هي مساعدة أفغانستان في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش. وفي الآونة الأخيرة، شهدت التنمية الاقتصادية في أفغانستان حالة من الجمود. إن لدى الشعب الأفغاني رغبةً ملحة في تحسين سبل كسب رزقهم. وبما أن تحقيق السلام والاستقرار يستلزم ظروفا اجتماعية واقتصادية جيدة، فإن الصين تدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة أفغانستان في الاستفادة من المزايا التي تملكها، وفي المشاركة في التعاون والترابط على الصعيدين الاقتصادي والإقليمي لتمكينها من تحقيق الاستقرار والازدهار في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة وضع خطة قدرات عامة لوكالات الأمم المتحدة في أفغانستان من أجل مساعدة الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني في القضاء على الفقر، وتحسين سبل كسب العيش والتغلب على التحديات الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي على نحو فعال بالتزاماته المتعلقة بتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومساعدة المشردين الأفغان وتحسين الحالة الإنسانية للاجئين الأفغان في البلدان المجاورة.

وما برحت الصين تؤيد العملية السياسية الأفغانية والإنجاز السريع لمصالحة سياسية واسعة النطاق وشاملة للجميع. وفيما يتعلق بالترتيبات السياسية المقبلة في أفغانستان، ترى الصين أنه ينبغي اتباع مبادئ ثلاثة: أولا، من الضروري أن يكون هناك تمثيل واسع النطاق وشمول للجميع من أجل كفالة تمكن جميع الأطراف والجماعات العرقية في أفغانستان من المشاركة في الحياة السياسية للبلد على قدم المساواة والتشجيع على تقاسم

السلطة؛ ثانيا، يجب مكافحة الإرهاب دون كلل لضمان ألا تصبح أفغانستان أبدا ملاذا آمنا للمنظمات الإرهابية؛ وثالثا، ينبغي اتباع سياسة خارجية تقوم على السلام والعلاقات الودية للتأكد من أن بوسع أفغانستان العيش في سلام مع بلدان العالم، وخاصة مع جيرانها، والاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

وأصدر حوار وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، في جولته الثالثة المعقودة في باكستان في ٧ أيلول/سبتمبر، بيانا مشتركا، واعتمد قائمة بمشاريع أولية في إطار مذكرة التفاهم الثلاثية بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب بين أفغانستان والصين وباكستان. وأعرب وزراء خارجية البلدان الثلاثة عن أملهم في بدء المفاوضات بين الأطراف في أفغانستان في أقرب وقت ممكن بما يفضي إلى وقف تام للعنف؛ وأكدوا الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق شامل من خلال عملية سلام جامعة يقودها الأفغان ويملكون زمامها؛ وأعادوا تأكيد التزامهم بتعزيز بناء الترابط في إطار مبادرة الحزام والطريق ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وغيرهما من المبادرات الاقتصادية الإقليمية. وأعلن الوزراء أنهم لن يتيحوا المجال أمام أي منظمة إرهابية أو فرد إرهابي أو عنصر إرهابي لاستخدام أراضي بلدانهم للقيام بأنشطة ضد بلدان أخرى. وذلك الإعلان هو تجسيد للحالة الراهنة ويتسم بأهمية بالغة بالنسبة لعملية السلام والمصالحة في أفغانستان.

وستواصل الصين، من خلال هذه الآليات المتعددة الأطراف، مثل مجموعة اتصال أفغانستان التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون، وحوار وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، تقديم الدعم لأفغانستان في عمليتها السياسية وغيرها من المجالات ذات الصلة، والعمل معها من أجل التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم بين الصين وأفغانستان بشأن المضي قدما معا في مبادرة الحزام والطريق، وبالتالي دعم إعادة إعمار البلد وإعادة دمجه على نحو نشط في الاقتصاد الإقليمي.

وستستمر الصين في دعم بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في الاضطلاع بدور أكبر في أفغانستان. وسنواصل تقديم مساهمتنا بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في أفغانستان.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وأن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، والسيد يوري فيدوتوف على إحاطاتهم المفيدة جدا. وأود أيضا أن أشكر السفير تريانسياه دجاني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على تقريره، وزميلتنا الممثلة الدائمة لأفغانستان، السيدة راز، على المعلومات النيرة للغاية التي أطلعتنا عليها من فورها.

تود كوت ديفوار، قبل ١٨ يوما بالتحديد من عقد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان، أن تشيد بالعمل المتميز الذي قامت به اللجنة الانتخابية المستقلة في تسجيل ٩,٦ ملايين شخص في السجل الانتخابي، بما في ذلك في المناطق التي لا تزال الحالة الأمنية فيها هشةً. ونشجع اللجنة على مواصلة جهودها بتكثيف التوعية فيما بين الناخبين بخصوص استخدام آلات التصويت والضمانات التي توفرها.

وإذ نتطلع إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر، فإن بلدي يدعو مرة أخرى الجهات الفاعلة السياسية الأفغانية إلى المساعدة على تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية على الرغم من آخر التطورات فيما يتعلق بمحادثات الدوحة. ولا يزال السياق الأمني يتسم باستمرار الهجمات على قوات الأمن والمدنيين، ولا سيما منذ بدء الحملة الانتخابية في ٢٨ تموز/يوليه، مما يشكل بالفعل مصدر قلق عميق.

ومما لا شك فيه أن المراحل الانتخابية تمثل حلقة وصل أساسية في سلسلة الشروط اللازمة لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. ويجب أن تقترن بمجموعة من المبادرات الرامية إلى اتباع نهج شامل للجميع لإنهاء الأزمة. ولذلك تود كوت ديفوار أن ترحب بإنشاء الرئيس أشرف غني لوزارة السلام – وهي أداة مؤسسية ستزيد من تعزيز التنسيق بين الإجراءات التي تتخذها الحكومة في تنفيذ البرامج لتوطيد السلام والاستقرار وكفالة المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، يرى بلدي أنه كان من الممكن تعزيز مبادرات السلام والأمن التي تطلقها الحكومة، والبعيدة كل البعد عن كونها تستثني أحدا، من خلال إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان؛ وكان بوسع هذا الاتفاق فتح الطريق أمام محادثات سلام محتملة بين حركة طالبان والسلطات الأفغانية. وللأسف، يبدو أن تصفية الحسابات المروعة لم تنته بعد بالنظر إلى استمرار أعمال القتل التي ترتكبها المعارضة المسلحة. إن السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، هم الذين يدفعون ثمنا باهظا لهذه الأعمال الوحشية. ولهذا السبب تدين كوت ديفوار بأشد العبارات الهجمات التي وقعت مؤخرا، ولا سيما تلك التي جرت في كابل في ٢ أيلول/سبتمبر، وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنها حتى عندما كانت تعقد محادثات، امتدت لأسابيع، مع الولايات المتحدة في الدوحة. ولذلك يجب بذل قصارى الجهود لاستئناف العملية السياسية لتفادي تقويض الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي لمصلحة الشعب الأفغاني الذي عانى كثيرا.

وكما هو حال أي من البلدان الخارجة من الأزمات، فإن تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان يتطلب الدعم المستمر والمتعدد الأوجه من قبل المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة. ولكي يكون ذلك الدعم فعالا، يجب أن يتسق مع الأولويات الاستراتيجية للحكومة الأفغانية ويساعد على تهيئة البيئات الاجتماعية والسياسية والأمنية المواتية للاستثمار الأجنبي. ويجب أن تعزز جهود بناء السلام أيضا تدابير الإنعاش الاقتصادي للتغلب على أكثر التحديات إلحاحا، وخاصة مكافحة الفقر وضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم، بمن فيهم الفتيات.

وتتشاطر كوت ديفوار الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام إزاء المناطق الجنوبية والشرقية والجنوبية الشرقية من أفغانستان حيث تهدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة التعايش السلمي بين القبائل وتؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني. وبالتالي فإن دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لجهود استعادة مؤسسات الدولة أمر ضروري. وذلك هو الهدف الرئيسي وراء دعوة كوت ديفوار إلى تقديم الدعم الوطيد إلى جهود البعثة في بناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتحسين قدرات المؤسسات القضائية، وخاصة تلك المختصة بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها.

ويشدد بلدي أيضا على أهمية تهيئة بيئة مواتية للتعاون البنّاء بين الدول ومع المنظمات دون الإقليمية. ونرحب في ذلك الصدد بتحسن العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان، فضلا عن جهود مكافحة الإرهاب والمخدرات التي تبذلها منظمة شنغهاي للتعاون.

وختاما، يرحب وفد بلدي بالدعم اللوجستي والعملياتي الثابت الذي تقدمه البعثة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونثني على وحدة المجلس الثابتة في دعمها للبعثة والممثل الخاص للأمين العام. وتأمل كوت ديفوار أن يجسد هذا الزخم داخل المجلس في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتمكينها من مواصلة الإسهام في استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نشكر جميع مقدمي الإحاطات التي تقدم بها السيد ياماموتو وزميلنا ممثل إندونيسيا السفير دجاني وكذلك السيد يوري فيدوتوف – على الإحاطات

الشاملة التي تقدموا بها. وأود أيضاً أن أشير إلى البيان الذي أدلت به زميلتنا السيدة أديلا راز، ممثلة أفغانستان، في بداية أعمال هذه الجلسة. ونجدد دعم دولة الكويت لكافة الجهود المخلصة التي يبذلها السيد ياماموتو وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان في ظل الظروف الصعبة التي يواجهونها هناك. كما أشكر الأمين العام على تقريره ربع السنوي (S/2019/703) الذي يسلط الضوء على الوضع في أفغانستان خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية.

نعقد جلستنا اليوم ونحن على بُعد أيام من انعقاد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان. ونلاحظ بارتياح بأن الفترة الماضية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في الاستعداد لتلك الانتخابات وأتاحت فرصاً جديدة للمشاركة السياسية من أجل السلام في ظل استمرار تحديات خطيرة يجب مواجهتها والتغلب عليها.

إن المرحلة التي تمر بها أفغانستان حالياً هي مرحلة تاريخية، حيث تشهد مشاورات مكثفة ما بين مختلف التجمعات والأطراف السياسية الأفغانية بُغية انتخاب رئيس لأفغانستان يحمل على عاتقه مسؤولية ضمان انتقال أفغانستان لمرحلة السلام الشامل والدائم. كما نشهد أيضاً مواصلة هيئات إدارة الانتخابات استعداداتها للانتخابات الرئاسية المقرر انعقادها بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر الحالي. وأود هنا أن أشيد بالدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وهيئة الانتخابات المستقلة في متابعة عمليات حصر وتسجيل الناخبين والمرشحين وإعداد مراكز الاقتراع لتلك الانتخابات.

إن إجمالي عدد الناخبين بلغ ٩ ملايين وستمائة ألف ناخب وناخبة. هذا الرقم هو دلالة واضحة على رغبة الشعب الأفغاني في اختيار طريق الديمقراطية كمسار لهم على الرغم مما يتعرضون له من تهديدات أمنية تعرّض حياتهم للخطر. إننا نحيي شجاعة الشعب الأفغاني الذي يؤكد من جديد على أن الحل السياسي في أفغانستان يجب أن يأتي بقيادة أفغانية ويحدده الشعب الأفغاني بنفسه.

لدى حديثنا عن التطورات السياسية، فلا بد لنا أن نؤكد على أهمية المصالحة الوطنية وعملية السلام في أفغانستان. إن دولة الكويت تتابع عن كثب الخطوات التي تتخذها حكومة أفغانستان والتي كان آخرها استحداث وزارة السلام والتي تأتي من ضمن الجهود الحكومية لدعم عملية المصالحة والحوار الأفغاني – الأفغاني. كما نتابع أيضاً كافة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة للوصول إلى عملية سلام شاملة ودائمة في أفغانستان. وكلنا أمل أن تفضي تلك الجهود إلى تخفيض حدة التوتر والاتفاق على تغليب مصلحة الشعب الأفغاني فوق أي مصالح أخرى.

وعلى الصعيد الأمني، لا تزال أفغانستان، وبكل أسف، تعاني من عدم استقرار الوضع الأمني على أراضيها. فقد أشار تقرير الأمين العام إلى عدة إحصائيات تتعلق بالحوادث الأمنية وحماية المدنيين. والأرقام التي تمت الإشارة إليها في ذلك التقرير تؤكد على صعوبة الأوضاع الأمنية في أفغانستان وتضاعف من تحمل أعباء مسؤولية التوصل إلى اتفاق سلام أفغاني وبدعم إقليمي ودولي، ذلك الاتفاق الذي من شأنه أن يفضي إلى وقف أعمال العنف بشكل نهائي.

إن مناقشة الحالة في أفغانستان لا بد لها أن تتضمن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة والمخدرات. وأود هنا أن أجدد مساندة دولة الكويت لأفغانستان في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. ونؤكد بأن أهمية التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب، والذي لا يزال عاملاً رئيسياً للاستقرار بالنسبة للوضع الأمني في أفغانستان، يكمن في الالتزام الجماعي بمكافحة هذه الآفة ومحاربتها، وفي إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. كما نشيد بالجهود المبذولة من قبل السلطات الأمنية

في أفغانستان في مكافحتها للجريمة والمخدرات، تلك الجهود التي تظهر جلياً في تقرير الأمين العام الأخير.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية. وعليه، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام بهدف تعزيز مصالح ورفاه الشعب الأفغاني.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية أن أتقدم بتعازي فرنسا إلى الشعب الأفغاني وأسر ضحايا الهجمات التي وقعت في ٢ و ٥ أيلول/سبتمبر في كابل. وتعرب فرنسا عن تضامنها مع الحكومة الأفغانية في مكافحة الإرهاب. ويعدّ هذا التضامن التزاماً مشتركاً ندركه جميعاً بصفة خاصة عشية الذكرى السنوية الثامنة عشرة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأشكر أيضاً الممثل الخاص، تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الثاقبة، وخاصة فيما يتعلق بضرورة حماية المدنيين والعمل سعياً إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع عن طريق عملية تفاوض شاملة بين الأفغان. وأشكر كذلك معالي السفير دجاني والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على مداخلاتهما. وأرحب بصفة خاصة بالبيان الذي أدلت به سعادة السفيرة عادلة راز، ولا سيما تأييدها لحقوق المرأة الأفغانية.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود التركيز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، تتشاطر فرنسا القلق البالغ إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف في أفغانستان. ويتواصل استهداف المدنيين في هجمات مميتة تنتهك القانون الدولي الإنساني. ولا يزال النساء والأطفال يدفعون الثمن غالياً. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن تتوقف انتهاكات القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل. وترحب فرنسا بجميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية للعمل على تحقيق هذه الغاية وتعزيز التدابير الرامية إلى كفالة حقوق المرأة في جميع المجالات.

وأود أيضا أن أعرب عن دعم فرنسا لنداء الأمين العام من أجل الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء أفغانستان. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية وكذلك البنية التحتية المدنية والإنسانية لكفالة تلبية احتياجات الشعب الأفغاني.

وأود أيضا أن أغتنم حضور السيد فيدوتوف اليوم لأشدد على أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات الذي لا يزال يغذي الاقتصاد غير المشروع ويمول الجماعات الإرهابية ويهدد صحة العديد من الأفغان. ويجب أن تستمر الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتظل فرنسا ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع السلطات الأفغانية في ذلك الصدد.

وتتعلق النقطة الثانية بضرورة بذل كل جهد ممكن لكفالة إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٨ أيلول/سبتمبر من دون وقوع أي حوادث، بطريقة حرة وموثوقة وشفافة وشاملة. ومن الأهمية بمكان كما شدد الممثل الخاص بوضوح تجنب اندلاع أعمال عنف جديدة مع اقتراب الانتخابات.

ومن العلامات المشجعة تسجيل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ ناخب جديد، ٣٦ في المائة منهم من النساء. ولكن يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة مشاركتهم الفعالة والآمنة في الحياة السياسية.

وينبغي للسلطات الأفغانية بذل المزيد من الجهود لاستعادة ثقة الجمهور في أمن صناديق الاقتراع وشفافيتها. وترحب فرنسا في ذلك الصدد بالعمل الهام الذي تضطلع به الحكومة الأفغانية لتأمين مراكز الاقتراع بمساعدة بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو عمل والذي يجب إكماله. وسيصبح الرئيس الأفغاني المستقبلي مسؤولا عن تلبية تطلعات الشعب

الأفغاني وتوقه لتحقيق السلام. ومن المهم بشكل خاص إجراء الانتخابات المقبلة بنجاح لتعزيز شرعيتها، كي تشارك الأطراف الأفغانية في المفاوضات في المستقبل.

وأود في الختام أن أشدد على ضرورة العمل للتوصل إلى إحلال سلام دائم متفاوض عليه في أفغانستان. ولا يزال مفهوم عملية سلام تقودها أفغانستان أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. ويجب أن تكون هذه العملية شاملة ولا تقصي أي شريحة من السكان. كما يجب توطيد المكاسب والإنجازات التي تحققت في مجال العدالة وسيادة القانون واحترام الحريات الأساسية لضمان إحلال سلام دائم. وسيتطلب ذلك إدانة العنف ونبذه.

ومن الشروط الأساسية لتحقيق تلك الغاية أن يُبدي شركاء أفغانستان التزاما قويا. وستضطلع فرنسا التي تربطها علاقات وثيقة بأفغانستان بدورها وتشجع جميع بلدان المنطقة على دعم استقرار أفغانستان بشكل فعال لا لبس فيه والمساهمة في إقامة سلام دائم في ذلك البلد.

وأود في الختام أن أؤكد مجددا دعم بلدي الكامل للحكومة الأفغانية ولجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم لجميع الأفغان. وأود إذ نناقش الآن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن أنوه بالعمل الممتاز الذي تقوم به البعثة على أساس يومي. ولكي تستمر البعثة في القيام بدور حيوي وفي دعم أفغانستان على طريق السلام، يجب أن تتمكن من التعويل على ولاية مُحكمة وواضحة ودعم مجلس الأمن. وترحب فرنسا في ذلك الصدد بالجهود التي تبذلها ألمانيا وإندونيسيا وتعرب لهما عن دعمها التام للتوصل إلى نص متوازن.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بالنيابة عن جمهورية غينيا الاستوائية بداية أن أعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين الذين سقطوا في الهجمات الأخيرة التي وقعت في أفغانستان والتي ندينها بقوة. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وأود أن أشكر السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته المفيدة وعلى التزامه المثير للإعجاب بتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. لقد استمعنا بعناية إلى كلمته التي نؤيدها في معظمها. كما نشكر السفير دجاني على العمل الممتاز الذي قام به في ممارسة مهامه بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والسيد يوري فيدوتوف على المعلومات الهامة التي قدمها.

إن النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان المقررة في ٢٨ أيلول/سبتمبر سيشكل معلما هاما للشعب الأفغاني وفرصة عظيمة لجميع الأفغان لتقرير مستقبل بلدهم. ولذلك نشجع حكومة أفغانستان على تعزيز التدابير الأمنية من خلال قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى يتمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في التصويت في بيئة آمنة، كما نشجعها على كفالة إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية من خلال لجنة الانتخابات المستقلة. وفي ذلك السياق، نكرر الدعوة التي وجهها السيد ياماموتو إلى القادة الوطنيين والمرشحين للمشاركة بروح المسؤولية، ونحث حركة طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة على الكف عن تهديد أو استهداف موظفي الانتخابات والمرشحين والناخبين.

ويرى وفد بلدي أن من المهم بصفة خاصة استمرار المحادثات بشأن عملية السلام في أفغانستان بالتوازي مع العملية الانتخابية. ونؤيد من هذا المنطلق جميع الجهود الجارية والمقبلة الرامية إلى تعزيز الحوار الجاري في قطر من أجل السلام بين الأطراف الأفغانية، وترسيخ جهود التعاون الإقليمي من خلال

عقد المنتديات المتعددة الأطراف لبناء توافق إقليمي في الآراء بشأن السلام.

وتؤمن غينيا الاستوائية بأن عملية السلام هذه يجب أن تكون شاملة للجميع وأن يتولى الأفغان قيادتها وتنفيذها، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وإيجاد حل سياسي شامل؛ وهذا يعني أنها يجب أن تشمل مشاركة مجدية لجميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلد، بما في ذلك المعارضة، وكذلك النساء على وجه الخصوص. وفي حين نقر بما أُحرز من تقدم كبير في ذلك الصدد، نشجع حكومة أفغانستان على مواصلة إشراك النساء في الانتخابات وعمليات السلام وكفالة اضطلاعهن بدور رائد خلال المفاوضات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية والأمنية في أفغانستان، نشاطر الممثل الخاص للأمين العام قلقه. ويعكس تقرير الأمين العام (S/2019/703) مرة أخرى عدد الضحايا المرتفع والمدمر نتيجة للهجمات المتعمدة التي تُشن بالاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الانتحارية وغير الانتحارية، فضلا عن استمرار الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويتفاقم كل ذلك بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة وانعدام الأمن الغذائي والفقر، ويؤدي إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان، مما يسفر عن تفاقم التحديات الرئيسية التي تواجهها أفغانستان.

وتتطلب تلك التحديات اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي وتقديم دعم كبير إلى الحكومة الأفغانية لتحسين البيئة الأمنية في البلد. وفي ذلك السياق، ستدعم جمهورية غينيا الاستوائية أي نص يهدف إلى التصدي لهذه التحديات خلال المفاوضات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وختاما، لا يزال بلدنا يساوره القلق إزاء تزايد وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أفغانستان الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن أفغانستان وبلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشجع الدول الأعضاء على دعم عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨، ومن ثم الامتثال التام لما تعهدت به من التزامات في إطار الجزاءات.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا وإشادتنا المستحقة بالدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد تاداميتشي ياماموتو؛ وإلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف؛ وإلى السفير دجاني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على إحاطاتهم الثاقبة.

وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أثني على موظفي بعثة الأمم المتحدة والسيد ياماموتو على إسهامهم الحيوي في دعم جهود أفغانستان من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد، ولا سيما بالنظر إلى الظروف الصعبة التي يعملون فيها.

ونودّ أن نسلّط الضوء على النقاط الثلاث التالية في بياننا: أولاً، عملية السلام؛ وثانياً، دور المرأة؛ وثالثاً، الحالة الأمنية في أفغانستان.

أولاً، فيما يتعلق بعملية السلام، تعتقد جنوب أفريقيا أن السبيل الوحيد أمام أفغانستان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين هو من خلال عملية سياسية شاملة وجامعة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، تفضي إلى تسوية عن طريق التفاوض. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي النظر في أي مشاركة أو مبادرة سلام ترمي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفغانستان، بما في ذلك مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية أو الأطراف الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فمن المهم أيضاً شمول جميع قطاعات

حكومة أفغانستان ومجتمعها في تلك المناقشات لكفالة إحلال السلام الشامل للجميع واستمراره.

ثانياً، فيما يتعلق بدور المرأة، تؤمن جنوب أفريقيا إيماناً راسخاً بأن جزءاً لا يتجزأ من هذه المساعي يتمثل في شمول المرأة الأفغانية ومشاركتها في هذه العملية. فهذا من شأنه الحفاظ على التقدم الكبير المحرز والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات والتماس آراء جميع قطاعات المجتمع الأفغاني وسماع أصواتهم على النحو اللازم. ونرحّب بجهود حكومة أفغانستان الرامية إلى النهوض بتعزيز وحماية حقوق المرأة، ونحثّ على مواصلة هذا الالتزام خلال المناقشات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نرحّب بتعيين الرئيس غني للسفيرة راز ممثلة دائمة لدى الأمم المتحدة. ونأمل أن تواصل رفع راية بلدها خفاقة ولا يساورنا أي شك في ذلك ولا في أنها ستكون نموذجاً ساطعاً لما يمكن لنساء أفغانستان تحقيقه. وبالمثل، نشارك السفيرة راز في توجيه الشكر إلى نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الزيارة التي قامتا بها إلى البلد في تموز/يوليه وعلى تعاونهما مع نساء وحكومة أفغانستان في مجال المرأة والسلام والأمن.

إن الأفغان أنفسهم هم وحدهم القادرون على تحقيق السلام في أفغانستان. ويحث وفد بلدي جميع المعنيين على العمل لبلوغ هذا الهدف النبيل والذي يمكن تحقيقه.

ثالثاً وأخيراً، بشأن الحالة الأمنية في أفغانستان، تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء مستويات العنف وانعدام الأمن في أفغانستان، وخاصة الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية. فاستمرار العنف لا يؤدّي إلا إلى تآكل التقدم الإيجابي المحرز في السنوات الأخيرة. وكما ذكر الأمين العام، فإن هذه الأعمال الشنيعة لا يمكن تبريرها ويجب وضع حد لها. ونوجه التحية إلى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم لمساعدة أفغانستان في السير على طريق السلام والاستقرار.

والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال وذوي الإعاقة، يشعرون على وجه الخصوص بآثار هذا العنف. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال وفد بلدي يدين تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة ويدعو إلى الإفراج عنهم فوراً وإعادة إدماجهم في المجتمع الأفغاني.

في الختام، من المتوقع أن يتوجّه الأفغان إلى صناديق الاقتراع في ٢٨ أيلول/سبتمبر وأن يمارسوا حقهم الذي حصلوا عليه بشق الأنفس في اختيار رئيسهم. وفي هذا الصدد، تهيب جنوب أفريقيا بجميع المشاركين في العملية الانتخابية العمل معاً لكفالة أن تمضي الانتخابات قدماً على النحو المقرر كما هو منصوص عليه في الدستور الأفغاني. ويحدونا الأمل في أن تتمتع الانتخابات الرئاسية بالمصداقية وأن تكون حرة ونزيهة وشفافة في ظل التعاون والدعم اللازمين بين الأطراف، وأن يتمكّن ٩,٦ مليون ناخب أفغاني مسجل من التوجه إلى صناديق الاقتراع في الموعد المقرر.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد ياماموتو والسيد فيدوتوف والسفير دجاني على إحاطاتهم. كما نشكر سفيرة أفغانستان ونرحّب بها.

إن المناسبات الانتخابية وتلك المتعلقة بعملية السلام لا تزال تؤثر على البيئة السياسية في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية التي نأمل أن يُستفاد فيها من الدروس المستقاة من الانتخابات البرلمانية، ولكن أن تكون في المقام الأول ذات مصداقية وشرعية. ونشيد بتعاون الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لتيسير الحوار بين

الأفغان، ونحثّ على مواصلة المحادثات التي جرت في الدوحة دعماً لعملية بقيادة الأفغان ويملك الأفغان زمامها.

وفي الوقت نفسه، نرحّب بمختلف المبادرات التي تدعم هذا الحوار، بما في ذلك الجولة الثالثة من المشاورات الثلاثية الأطراف التي عُقدت في بيجين ومؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في بيشكيك واجتماع كبار المسؤولين في عملية قلب آسيا – إسطنبول الذي عقد في أنقرة. فالاجتماعات من هذا القبيل هي خطوات بسيطة لخلق الثقة وبنائها بين الأطراف. وفي هذا الصدد، نودّ أن نشيد بتعاون حكومات الولايات المتحدة وباكستان وقطر وألمانيا وروسيا، فضلاً عن تحسّن العلاقات الثنائية بين باكستان وأفغانستان.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الضحايا وثبات مستوى الاشتباكات والهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة. ونحثّ الحكومة وحركة طالبان على الامتثال للمبادرات المنبثقة عن نتائج الحوار من أجل السلام والتي ترمي إلى تحقيق وقف إطلاق النار وخفض عدد الاشتباكات. وتدين الجمهورية الدومينيكية بشدة الهجمات الأخيرة التي ارتكبتها حركة طالبان ونقدم تعازينا لأسر الضحايا.

ونودّ أن ننوه بالتقدم المحرز في مجال حماية حقوق المرأة وتخصيص أموال في الميزانية الوطنية للنساء ضحايا العنف وبإنشاء الأمانة الخاصة للتحقيق في حالات التحرّش بالنساء في المؤسسات الحكومية بموجب مرسوم رئاسي. وبالمثل، نودّ أن نكرر الدعوة إلى المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام وفي جميع مجالات صنع القرار المتعلقة بمستقبل أفغانستان.

إن من بين الأمور التي تثير قلقنا الحالة الاقتصادية الناجمة عن النزاع والكوارث الطبيعية. فالمزارعون الفقراء يرون محاصيلهم تتلف بسبب الجفاف فيما يتراجع مستوى معيشتهم، ولذا تصبح الزراعة غير القانونية خياراً جذاباً. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن ارتفاع مستويات إنتاج الأفيون والاتجار به يُدران أموالا على الجماعات من غير الدول، ما يسبب عدم الاستقرار ويعرقل جهود التنمية.

ومن ناحية أخرى، لا تزال الفئات الضعيفة في حاجة ماسة إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة والتخفيف من نقص الغذاء، بما في ذلك ١٣٢ ٠٠٠ أسرة شُردت خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة.

ويتفاقم ذلك بفعل القيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الهشة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. إن التهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني في تلك المناطق غير مقبولة. ونحث جميع أطراف النزاع على كفالة إمكانية الوصول إلى تلك المناطق واحترام حقوق سكانها.

وعلى الرغم من التطورات الواعدة، لا بد من التصدي للعديد من التحديات قبل أن يتحقق السلام الدائم. وسيتطلب إنهاء الحرب في أفغانستان من جميع الأطراف تقديم تنازلات صعبة، ولكن الأمر يعود في نهاية المطاف إلى الأفغان أنفسهم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيد فيدوتوف، وكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك السفير دجاني، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، على تحليلاتهم المتعمقة للحالة الراهنة في أفغانستان.

تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا هاما في تنسيق المساعدة الدولية إلى أفغانستان ولا تزال الحالة الأمنية في البلد تشكل مصدر قلق. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، لا يزال

البلد يعاني من الهجمات الإرهابية الوحشية. إن الأعداد الكبيرة جدا لضحايا تلك الهجمات البشعة تشمل المدنيين، وفي المقام الأول النساء والأطفال، فضلا عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. إننا نشيد بشجاعتهم ونحيي ذكراهم. وتزداد الحالة تعقيدا بسبب وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أفغانستان. إذ يحتفظ مقاتلوه بنفوذ في البلد. وهم يعززون صفوفهم بمقاتلين إرهابيين أجانب من ذوي الخبرة القتالية في سورية والعراق وبإنشاء ما يسمى بالخلايا النائمة. وكما أشار السيد فيدوتوف بحق في وقت سابق، فإن مشكلة المخدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب. وتوفر دولارات المخدرات دعما ماليا كبيرا للإرهاب. ونعتقد أن من المهم للغاية مواصلة وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة.

ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي على استعداد دائما لتقديم مساعدتها في هذا الصدد، إذ تتمتع بخبرة واسعة في مكافحة خطر المخدرات، بما في ذلك عن طريق عملية ”القناة“. ونعتزم مواصلة العمل مع أصدقائنا الأفغان للقضاء على التهديدات الأمنية، وخاصة تلك التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وبناء قدرات الوكالات المدنية والأمنية ووكالات مكافحة المخدرات.

ويؤيد الاتحاد الروسي باستمرار تطلعات الشعب الأفغاني إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية أفغانستان الإسلامية. ونحن حريصون حقا على تعزيز عملية المصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان، وما يلي ذلك من تحقيق للاستقرار في البلد. لقد قلنا مرارا وتكرارا إن أفغانستان التي تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار هي هدفنا المشترك.

لقد عمل الاتحاد الروسي بالفعل ولا يزال يفعل الكثير من أجل إحلال السلام على التراب الأفغاني. وتشمل الأمثلة على الجهود التي نبذلها الاتصالات فيما بين الأطراف الأفغانية في محفل روسي خلال المشاورات بصيغة موسكو المعقودة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وخلال الاحتفالات بالذكرى المئوية للعلاقات الدبلوماسية الروسية الأفغانية يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو من هذا العام. وتستند هذه الخطوات إلى فهم مؤداه بأن المصالحة الوطنية ترتهن بالحوار الشامل للجميع، وعدم ترك أي قوى اجتماعية وسياسية خلف الركب. وقد بدأ الحوار فيما بين الأفغان في موسكو يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير. وللمرة الأولى، جمع بين سياسيين بارزين ونساء وحركة طالبان على نفس الطاولة، وأكد أن إجراء مناقشات واسعة النطاق لا يزال أمرا أساسيا لتحقيق السلام في أفغانستان. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم تعاوننا الكامل في هذا الصدد.

وهناك قناة أخرى للتعاون الناجح في أفغانستان، وهي صيغة المشاورات الثلاثية بشأن عملية السلام الأفغانية على مستوى الممثلين الخاصين لروسيا والولايات المتحدة والصين، بمشاركة باكستان في اجتماع اللجنة الثلاثية في بيجين في ١١ تموز/يوليه.

ونلاحظ تنامي الوعي بأهمية السياق الإقليمي للتسوية في أفغانستان، والحاجة إلى تسخير إمكانات الهياكل القائمة في هذا الصدد، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون، وفريق الاتصال المُجدَّد التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، فضلا عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وينبغي أن تتحقق المصالحة الوطنية نتيجة لحوار شامل فيما بين الأطراف الأفغانية ونهج متضافر لتوحيد البلد بأكمله وجميع الأفغان، دون استثناء. مع ذلك، وبعد سنوات من النزاع، فإن السبيل إلى السلام في أفغانستان سيكون شاقا ويتطلب توحيد جهود جميع الجهات الفاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى التحلي بالصبر الاستراتيجي لضمان النجاح الكامل لمخطط التسوية النهائية.

ونشجب تعليق المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، إذ أن نتائجها الإيجابية كانت ستمهد الطريق نحو مزيد من التقدم في التوصل إلى تسوية سلمية، وتحقيق المصالحة الوطنية

وإيجاد حل شامل في أفغانستان. ونحن على ثقة بأن الحالة التي نشأت لن تؤدي إلى حالات تأخير مفرط في الحوار بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. وندعو الطرفين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ويؤكد الاتحاد الروسي من جديد التزامه بتيسير عملية السلام في أفغانستان واستعداده للعمل كضامن للاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، إلى جانب الدول الرئيسية في المنطقة.

إن أفغانستان على وشك عقد انتخابات رئاسية من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونحن على ثقة من أن الانتخابات ستجري في جو من الهدوء، وستكون عنصر توطيد قوي لشعب أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، ووكيل الأمين العام فيدوتوف، والممثل الدائم لإندونيسيا السفير دجاني، على إحاطاتهم، وأشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على بيانها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره (S/2019/703).

تعقد جلسة اليوم في ظل منعطف حاسم آخر في أفغانستان. إذ لم يبق سوى ١٨ يوما تفصلنا عن إجراء الانتخابات الرئاسية. ومن المفترض أن تساعد هذه الانتخابات على تعزيز جهودنا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد. ومع ذلك، فإننا نواجه مرة أخرى عددا متزايدا من الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة طالبان. والمدنيون، لا سيما النساء والأطفال، هم ضحايا تلك الحملة الشرسة المثيرة للجزع. ومن المرجح أن يؤدي ضعف الحالة الأمنية إلى عرقلة العملية الانتخابية ووضع البلد في دوامة أخرى من دوامات العنف. وهذا النهج لا يمكن أن يحقق السلام أو الاستقرار في أفغانستان. وينبغي أن يقوم مستقبل أفغانستان على أساس الديمقراطية وسيادة القانون، وليس على العنف. ويجب على المجتمع الدولي دعم الشعب الأفغاني لضمان سلميّة الانتخابات ونجاحها.

تدين تركيا بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبوصفنا دولة إطارية ضمن بعثة الدعم الوطيد لحلف شمال الأطلسي، فإننا نواصل دعم أفغانستان في مسائل الدفاع والأمن وإنفاذ القانون، بما في ذلك التدريب وتقديم المساعدة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وإذ لا يفصلنا عن موعد الانتخابات المقررة سوى ثلاثة أسابيع، من غير الواضح مدى بعدنا عن تحقيق سلام دائم حقيقي في البلد. وفي هذه اللحظة الحاسمة، نتوقع من جميع الأطراف أن تتصرف بمسؤولية وتغتنم الفرصة لإنهاء الحرب المستمرة منذ ٤٠ عاما. إننا نتابع عن كثب المعلومات الواردة عن محادثات الدوحة، والإعلانات الصادرة مؤخرا عن الرئيس ترامب فيما يتعلق بإلغاء المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان.

وترحب تركيا بكل الجهود الرامية إلى الحد من العنف ودعم السلام والأمن في أفغانستان. وكما قلنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، فقد حقق الشعب الأفغاني إنجازات بتكاليف باهظة ولا يمكن التضحية بها بسهولة. وينبغي عدم إضاعة جهودنا الرامية إلى تمكين الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات. ولا يمكن أن يكون السلام في أفغانستان مستداما إلا من خلال المصالحة الحقيقية بين جميع شرائح المجتمع الأفغاني.

وسيكون لجهودنا وتماسكنا في ما نبعثه من رسائل تأثير كبير على الطريقة التي سيتسم بها العقد القادم. لذلك، من المهم أن نمتنع عن تقليص التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان في مرحلة متقلبة، مما سيتعارض مع الحالة والاحتياجات في الميدان.

لا يمكننا تحمل عواقب مغادرة أفغانستان إلى أن تصبح إنجازاتنا المشتركة لا رجعة فيها.

في أوقات التحول تزداد أهمية التعاون والالتزام الإقليميين بشكل أكبر. الزخم الذي تم تحقيقه من خلال عملية قلب آسيا – إسطنبول يستحق الاهتمام. في كل من اجتماع كبار المسؤولين في حزيران/يونيه والمؤتمر الإقليمي المشترك لمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات في تموز/يوليه، تم التأكيد على الحاجة إلى نهج إقليمي متماسك للتصدي للتحديات العابرة للحدود. إن زيادة التعاون في قلب آسيا ستفيد أفغانستان. كما أنها ستشكل أداة مفيدة للمنطقة برمتها في تحقيق إمكاناتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاستثمارات والتجارة. ولا تزال عملية إسطنبول هي المنبر الإقليمي الأكثر شمولاً للحوار. بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية، نعتزم عقد مؤتمر وزاري لعملية إسطنبول بحلول نهاية العام. ونأمل مخلصين في إمكانية استخدام هذه الآلية للمساهمة في جهود السلام الحالية.

إن المفاوضات من أجل التوصل إلى قرار بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان جاءت في وقت مناسب، حيث يسيطر التغيير والتحول على جدول أعمال البلاد. ونعتقد أن هناك أهمية قصوى للدور الشامل الذي تضطلع به البعثة في مساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق مستقبل مشرق. ومرة أخرى نشيد بدورها في تنظيم الانتخابات المقبلة وتعزيز جهود الإصلاح الانتخابي من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وستواصل تركيا دعم أنشطة البعثة وجهودها في هذا المضمار. نأمل أن يتم تجديد ولايتها لتمكين البعثة من القيام بأنشطتها دون أي عائق.

يظل دعم المجتمع الدولي المستمر أمراً حيوياً لأفغانستان سلمية وآمنة ومستقرة والتي يمكنها أن تلبي احتياجات شعبها بشكل فعال. سوف نحافظ على تضامننا مع الشعب الأفغاني، وأيضاً على دعمنا له من خلال المنتديات الإقليمية والدولية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد سيرا (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/ سبتمبر. نحن ممتنون للغاية للممثل الخاص ياماموتو وللمدير التنفيذي فيدوتوف والسفير دجاني على عروضهم الشاملة. أود أيضا أن أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان على آخر المستجدات التي قدمتها بشأن الحالة في البلد والعملية الانتخابية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في حين لا تزال الحالة في أفغانستان متقلبة للغاية في الوقت الحاضر إلا أنه لا ينبغي لهذه التقلبات أن تدفعنا إلى إغفال التقدم الكبير المحرز في الأشهر الأخيرة في المفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام. وفي هذا السياق الصعب، تظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان نقطة مرجعية أساسية لآفاق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، ونتطلع إلى تجديد ولايتها في الأيام المقبلة.

مع ذلك، لا يمكنني مواصلة تقديم ملاحظاتي اليوم دون الإعراب أولاً عن إدانتنا الشديدة للهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت على أفغانستان وعاصمتها مرة أخرى في الأسابيع الأخيرة. لقد روعنا الهجوم الأخير لطالبان في كابل ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

لدى إيطاليا أمل صادق في أن تمثل هذه المرحلة الحالية لحظة لا مفر منها ولكنها ضرورية للأطراف من أجل التفكير – فهي فرصة لتكوين وعي مشترك بالأهمية الأكبر التي تكمن وراء مفاوضات السلام. تتطلب هذه المحادثات إحساسًا كبيراً بالمسؤولية من جانب جميع المعنيين، والذين يجب أن يكون سلوكهم متمشيا مع روح الحوار. وفوق كل ذلك، فإن وضع الأسس لعملية سلام ناجحة يتطلب إعادة البناء المتأنية للثقة،

وهو أمر مستحيل في بيئة تتسم بالعنف المتصاعد. لذلك من العبث وغير المقبول أن تلجأ طالبان إلى العنف العشوائي ضد المدنيين كأداة لممارسة الضغط.

ما يجب أن تحققه المفاوضات بدلاً من ذلك هو طمأنة جميع أصحاب المصلحة – وخاصة الشعب الأفغاني – بأن دائرة العنف التي سادت في السنوات الأخيرة يمكن بالفعل عكس مسارها. وينبغي عدم بعثرة الجهود المبذولة حتى الآن لدفع محادثات السلام. على العكس من ذلك، ينبغي أن تشكل الأساس لإحياء النقاش والحوار بين الطرفين. ولذلك نأمل لفرصة السلام – التي تم السعي إليها بحزم وإصرار في الأشهر الأخيرة – أن تظل متاحة. السلام هو الضمان الوحيد لمستقبل مستقر ومزدهر لأفغانستان.

لذلك تعيد إيطاليا تأكيد دعمها الكامل للمبادرات الدبلوماسية التي يمكن أن تيسر بدء عملية مصالحة في أفغانستان تحت قيادة وملكية أفغانية، بما في ذلك إعطاء دور رئيسي للمرأة الأفغانية من أجل ضمان الحماية الكافية لحقوقها الدستورية والمكاسب المدنية والاجتماعية التي تم تحقيقها بشق الأنفس. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً أيضاً على أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها لعملية السلام أصحاب المصلحة الإقليميون الرئيسيون.

ينطوي التصدي للتهديدات المستمرة للأمن على تكاليف باهظة، مما يستنزف موارد وطاقات ثمينة تشتد الحاجة إليها لبناء المؤسسات وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. إن إيطاليا مستمرة في الوقوف إلى جانب شركائنا الأفغان، ضمن إطار بعثة الدعم الوطيد، مع قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، والتي تقاتل بشجاعة كل يوم ضد الإرهاب والتطرف العنيف من أجل استعادة الاستقرار والأمن.

في الختام، أود أن أشير إلى الانتخابات الرئاسية الوشيكة المزمع إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والتي يجب أن تكون ذات مصداقية وشفافة وشاملة. يجب أن تقدم الانتخابات المقبلة للشعب الأفغاني دليلاً ملموساً على التقدم المحرز نحو النضج الديمقراطي وإطاراً لزيادة تعزيز المؤسسات السياسية في أفغانستان. قبل كل شيء، ستتيح الانتخابات فرصة للشعب لإعادة تأكيد رغبته القوية في السلام، والتي يشارك فيها جميع الأفغان. يمكن لبناء إجماع واسع النطاق من أجل السلام عبر الانتخابات أن يكون وسيلة حاسمة لتحسين آفاق الحوار بين الأفغان.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأتمنى لهم كل النجاح في جدول أعمالهم الهام المعني بالمسائل الحرجة وذي التوقيت المناسب. ويعرب وفدي عن شكره لبولندا على عملها الرائع بوصفها رئيساً للمجلس في الشهر الماضي.

نشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام السيد تاداميتشي ياماموتو؛ والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة السيد يوري فيدوتوف؛ والسفير دجاني بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، لاطلاعنا على آخر المستجدات. ونقدر أيضا البيان الذي أدلت به السفيرة أديلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، لما طرحه من أفكار عن الحالة الحرجة السائدة.

يقدم التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/703) تقييماً واقعياً وعرضاً هاماً لآخر المستجدات عن أعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. يدور هذا النقاش أيضًا عشية أحداث مهمة ستحدد مصير أفغانستان في المستقبل القريب والبعيد للبلاد. ستكون نتائج انتخابات ٢٨ أيلول/سبتمبر الرئاسية حاسمة وسيكون لها تأثير كبير على ديناميات

وآفاق التنمية في أفغانستان. ونأمل أن تتم بطريقة سلمية وشفافة لتعزيز المجتمع الأفغاني. إننا نتفق مع الممثل الخاص ياماموتو على أن أي تهديد أو هجوم إرهابي فعلي لتقويض العملية هو أمر غير مقبول.

ونرحب بجهود مختلف أصحاب المصلحة لدفع عملية السلام وإجراء مفاوضات مجدية مع طالبان. في الوقت نفسه، نعتقد اعتقادا راسخا أن الحوار المباشر الناجح بين حكومة أفغانستان وطالبان هو وحده الذي يمكن أن يضمن تسوية للصراع المدمر تكون طويلة الأجل وقابلة للاستمرار. يجب أن تتوقف الهجمات الإرهابية ويجب عدم استخدامها كأداة سياسية.

على الرغم من التدابير الفعالة التي اتخذها المجتمع الدولي والحكومة، لا تزال الحالة الأمنية معقدة. نحن قلقون بشكل خاص من أن تنظيم داعش في أفغانستان لا يزال قادراً على القتال ويستمر في تعزيز وجوده في مختلف ولايات البلاد. إن النشاط الإرهابي المتزايد في شمال أفغانستان، بالقرب من حدودها مع دول آسيا الوسطى، يشكل مصدر قلق خاص لنا. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الفعال للمرحلة الثالثة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى هو أمر حيوي.

إننا نرى أيضا ضرورة لمنع العنف ضد النساء والأطفال في أفغانستان، وكذلك منع تزايد عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية والغارات الجوية الواسعة النطاق التي يشنها الجيش.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، شكلت النساء والأطفال حوالي ٤٢ في المائة من العدد الإجمالي للضحايا.

تولي كازاخستان أهمية خاصة لدور المرأة في حل النزاعات. وقمنا في هذا الصدد بتنظيم مؤتمر إقليمي بعنوان ”تمكين المرأة في أفغانستان“ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في عاصمتنا.

وركز المؤتمر على النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمكين النساء الأفغانيات، بما في ذلك في قطاع الأعمال مع تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التركيز على التعليم.

إن دور المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز المعلومات والتنسيق الإقليمي في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، أكثر أهمية في ضوء حقيقة أن إنتاج المخدرات في أفغانستان يشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب.

ويؤكد الأمين العام في تقريره أن تأمين مستقبل أفغانستان الاقتصادي سيتطلب تنمية تدريجية لقطاعه الخاص مصحوبة بتحسين ثقة المستثمرين وتعزيز التبادل التجاري والربط بين البنى التحتية مع الشركاء الإقليميين. لذلك ندعو الأطراف المانحة إلى زيادة إسهامها في تحقيق السلام والتنمية في أفغانستان وحولها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل كازاخستان العمل على إنشاء مركز أقاليمي لأهداف التنمية المستدامة تحت رعاية الأمم المتحدة في ألماتي. ونأمل أن يسهم هذا المركز في تحسين الربط والدعم المنسق لأفغانستان والبلدان الأخرى في المنطقة وخارجها بهدف الإسراع بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أخيرا، يسر بلدي مواصلة حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي الحفاظ على شراكة وثيقة، وهذا أمر حيوي لكفالة إحلال السلام وتحقيق الاستقرار بشكل مستدام في البلد. وستواصل كازاخستان دعم شعب أفغانستان الشقيق من أجل تحقيق تطلعاته إلى السلام والازدهار والأمن.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم سيدي الرئيس وفريقكم وكل مقدمي الإحاطات اليوم.

لقد كان من دواعي سرور كندا الترحيب بالممثل الخاص ياماموتو في اجتماع فريق أصدقاء أفغانستان أمس. وكما هو الحال دائمًا، فإننا نرحب بتعليقاته ونشعر بالامتنان لدوره القيادي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتعتقد كندا أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها. وفي هذا المنعطف الحاسم، يجب أن يواصل المجتمع الدولي إظهار دعمه بما في ذلك من خلال مجلس الأمن الذي سوف يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في وقت لاحق من هذا الشهر.

وسيركز بياني اليوم على مسألتين هامتين هما: محادثات السلام والانتخابات الرئاسية المقبلة.

يتطلع الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي إلى تسوية سياسية كخطوة أولى ضرورية صوب تحقيق السلام الدائم. لقد حالت الهجمات المدمرة الأخيرة في أفغانستان دون بناء الثقة اللازمة لكي تصب تلك الجهود في إحلال السلام وزادت من الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ودائمة تحمي المدنيين وتعزز الأمن الاقتصادي في أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد استمعنا إلى أصوات النساء الأفغانيات اللائي لسن على استعداد لقبول اتفاق سياسي مع حركة طالبان يضحي بالمكاسب التي تحققت بصعوبة فيما يتعلق بحقوقهن؛ ونحن كذلك. وترحب كندا بحقيقة تمكن النساء الأفغانيات من حضور محادثات الدوحة. ونحن نشجع القادة الأفغان بقوة على إشراك النساء رسمياً في أي فريق تفاوض في المستقبل وفي محادثات السلام بين الأفغان.

لقد دعمت كندا والمجتمع الدولي أفغانستان من خلال نشر قوات عسكرية وشرطية، وتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، وجهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. وساهمت جهودنا الجماعية في شراكة مع أفغانستان في إرساء أسس مجتمع مستقر وشامل للجميع في أفغانستان، ويجب حماية تلك المكاسب.

والاتفاق الذي لا يحقق السلام لجميع أفراد المجتمع من رجال ونساء ومن جميع الأعراق وجميع الأديان، ليس سلامًا دائمًا. ويتعين على الرجال التضامن مع النساء للوصول إلى تسوية تعود بالنفع على جميع الأفغان.

تعمل كندا مع الشركاء لبناء قدرة المنظمات النسائية على شغل مقعدها على طاولة المفاوضات، والانخراط بشكل مفيد في بناء السلام ومحادثات السلام. وعلى سبيل المثال، من خلال مشروع صوت المرأة وقيادتها في أفغانستان، تقدم كندا ٨,٤ ملايين دولار لمساعدة المنظمات النسائية على تقديم الخدمات وتعزيز الشبكات بين منظمات حقوق المرأة.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية المقبلة، ترحب كندا بالجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة لكفالة إجراء الانتخابات بنزاهة وشفافية. ويمثل توفير الأمن الكافي لكي تتمكن المرأة من المشاركة بأمان، خطوة حاسمة في كفالة أن تكون أصوات المرأة جزءًا دائمًا من الحياة السياسية الأفغانية.

أخيرا، ونظرا لهذه العمليات السياسية الجارية، فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى مضاعفة جهودنا لبناء الأمن الاقتصادي لأفغانستان وتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم هذا العمل. وأعتقد حقًا أنه من المهم أيضًا أن تركز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الاستفادة من التكامل الاقتصادي الذي يحدث بالفعل في المنطقة. وستظل تجارة المخدرات والإرهاب جذابة ما دام مستوى الفقر يزداد من سنة إلى أخرى، وما دام أكثر من نصف السكان الأفغان يعيشون تحت خط الفقر على المستوى الوطني وما دام أكثر من ٤٠ في المائة من الشباب بدون عمل.

ولن يكون هناك سلام في أفغانستان بدون توفير الحد الأدنى من الأمن الاقتصادي، وأعتقد أن أحد الركائز الواعدة للسلام والتنمية في أفغانستان التي سمعت عنها منذ بداية وجودي هنا في الأمم المتحدة والتي رأيتها في السنوات الأخيرة هو ما يتم من خلال التكامل الإقليمي المعزز الجاري بالفعل.

لذلك تحتاج البعثة إلى أن تكون مجهزة بشكل أفضل للاستفادة من التكامل الاقتصادي الذي يحدث في المنطقة، ولضمان التنسيق بين الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وأفغانستان ولضمان تنسيق الأخير مع الفريق القطري المجاور. إن البعثة هي أفضل مكان للعمل كمنسق، وترى كندا أنه ينبغي لأعضاء المجلس التفكير في ذلك أثناء مناقشتهم لتجديد ولاية البعثة هذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته المفيدة وجهوده الدؤوبة، وكذلك جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وكذلك للسفيرة عادلة راز ممثلة أفغانستان على إسهامها القيم.

إن تحقيق السلام المستدام في أفغانستان أمر منشود منذ فترة طويلة، ليس فقط من جانب الشعب الأفغاني بل والمجتمع الدولي بأسره. إن عملية السلام التي تقودها أفغانستان والمملوكة لها هي عملية حاسمة، وتؤيد اليابان تصميم الحكومة الأفغانية والجهود التي تبذلها من أجل إعمالها.

ونشيد أيضا بتفاني شركاء أفغانستان الدوليين لتحقيق تلك الغاية بما في ذلك ألمانيا وقطر، على جهودهم المبذولة من أجل إنجاح حوار السلام بين الأفغان في شهر تموز/يوليه؛ والممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان زلماي خليل زاد على مفاوضاته مع حركة طالبان؛ والولايات المتحدة وروسيا والصين وباكستان على عقدها الاجتماع الرباعي بشأن عملية السلام الأفغانية الذي عقد في بكين يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه.

وتأمل اليابان أن تؤدي هذه المساعي في نهاية المطاف إلى عملية سلام يقودها الأفغان ويملكون زمامها، ونود أن نواصل تعاوننا مع الشركاء الدوليين للمساعدة في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في نهاية هذا الشهر، ترحب اليابان بالأنباء التي تفيد بأن الاستعدادات ذات الصلة تسير على ما يرام، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين بشكل كامل التي جرت في ولاية غزنة، حيث لم تجر الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ بسبب التوترات السياسية وانعدام الأمن.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن أبناء شعب أفغانستان من الإدلاء بأصواتهم وتقرير مستقبلهم. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة دورا حاسما في العملية الانتخابية، وتشيد اليابان بالجهود التي يبذلها السيد ياماموتو وفريقه وتدعم تلك الجهود.

إن مشاركة المرأة الأفغانية أمر أساسي في تحقيق السلام والعمليات الانتخابية. وترحب اليابان بالزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى أفغانستان نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وتشيد بتركيزها الواضح على مسألة المرأة والسلام والأمن.

وفي الوقت نفسه، تعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء استمرار الهجمات الإرهابية في أفغانستان، التي تهدف إلى تعطيل جهود السلام والتحضيرات للانتخابات، وهي تدينها إدانة قوية. ونشدد على أن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في أفغانستان هو من خلال تسوية سلمية يتم التوصل إليها بالحوار.

لا تزال اليابان ملتزمة بدعم أفغانستان كي تحقق الاستقرار والاعتماد على النفس. وننفذ باطراد المساعدة البالغ قدرها ٩٦ مليون دولار التي التزمنا بها في آذار/مارس، ونعتزم في وقت لاحق من هذا العام تقديم المزيد من الدعم إلى أفغانستان في جهودها في مجال التعليم، ولا سيما في جهودها لزيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (S/2019/703)، ولصديقنا العزيز، الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الثاقبة.

تظل الحالة في أفغانستان تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي، وخاصة بالنسبة لبلدي بوصفه جارا. إن استمرار النزاع وعدم الاستقرار والاضطرابات والاقتصاد الهش لا تزال تفاقم معاناة الشعب الأفغاني. ونتشاطر مع الأمين العام قلقه إزاء استمرار القتال وما يلحقه من خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ويساورنا أيضا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان. ونتفق مع تقييمه بأن الحرب في أفغانستان طويلة ووحشية، وأن الطريق إلى السلام محفوف بالصعوبات، ولكننا نتشاطر تفاؤله إزاء التقدم المحرز في محادثات السلام.

وبطبيعة الحال، كان ذلك هو الحال قبل عطلة نهاية الأسبوع الماضي. فبعد عقود من النزاع، بدا وكأن وضع إطار لاتفاق سلام محتمل هو في متناول اليد. إذ كانت هناك أسباب كافية ليحدونا الأمل في أن الأطراف بدت أقرب إلى تحقيق ذلك الهدف مما كانت عليه في أي وقت طوال الـ١٨ عاما الماضية. وكانت تسع جولات من المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وطالبان على مدار عام تقريبا قد حملت في ثناياها آفاقا مشرقة، على الأقل من حيث المبدأ، لإبرام اتفاق يوصل إلى تسوية يمكن أن تفضي إلى مفاوضات فيما بين الأفغان وإنهاء النزاع الطويل الأمد عن الطريق التفاوض.

وكما تؤكد لنا شواهد التاريخ، فإن الطريق إلى السلام، لا سيما في النزاعات التي طال أمدها، ليست خطيةً أو سهلةً على الإطلاق. إذ يجب التغلب على التحديات وتجاوز العقبات قبل التوصل إلى اتفاق شامل. ولذلك، لا ينبغي للانتكاس الذي حدث مؤخرا أن يُفقدنا الآمال أو يثبط عزمنا على الاستمرار. ويحدونا الأمل في أن تعليق محادثات السلام هو مجرد توقف وأنها ستستأنف عاجلا وليس آجلا، لأن البديل أسوأ بكثير، أي زيادة كبيرة في العنف يمكن أن تدفع بأفغانستان إلى مرحلة يسودها اضطراب وحالة من عدم اليقين يفوقان ما شهدناه في الماضي.

وما فتئت باكستان تدين العنف، وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والالتزام بالاضطلاع بالعملية. واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على تلك الرسالة اليوم. لقد دأبنا على تيسير عملية السلام والمصالحة بحسن نية، باعتبارها مسؤولية مشتركة، وشجعنا جميع الأطراف على مواصلة الحوار بإخلاص وصبر. وستواصل باكستان رصد التطورات. ونكرر تأكيد موقفنا النابع من سياستنا المبدئية والمتمثل في أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في أفغانستان. ونحث جميع الأطراف على استئناف الحوار، ونتطلع إلى الاستئناف المبكر للمحادثات.

وباستثناء أفغانستان نفسها، لا يوجد بلد آخر، غير باكستان، عانى أكثر خلال أربعة عقود من الحروب والتدخلات الأجنبية في أفغانستان. ولا يوجد بلد آخر سيستفيد من إحلال السلام في أفغانستان أكثر من باكستان. وفي الزيارة التي أجراها مؤخرا رئيس الوزراء عمران خان إلى واشنطن العاصمة، أكد للرئيس ترامب تأييد باكستان التام لإنهاء النزاع في أفغانستان عن طريق التفاوض. ولكن باكستان، في أفضل الأحوال، يمكنها أن تكون مجرد وسيط. والأمر متروك لأطراف النزاع كي تسوي

خلافاتها بالصبر والثقة والحوار المستدام والمستمر. ولا بد للأفغان أنفسهم أن يتخذوا قرارات صعبة في نهاية المطاف. ولا يقل عن ذلك أهمية أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بدعم تحقيق السلام عن طريق التفاوض في أفغانستان.

أما على الصعيد الثنائي، وخلال زيارة الرئيس أشرف غني إلى باكستان في حزيران/يونيه، أعربت قيادة البلدين عن الالتزام باعتماد إطار النهج الاستشرافي والابتعاد عن ريبة الماضي. وتمت إعادة تأكيد الحاجة إلى تعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية والتعاون من أجل الربط الإقليمي. وقد قدمت باكستان معونة إنمائية كبيرة إلى أفغانستان في قطاعات التعليم والصحة والتعمير وتطوير البنية التحتية.

وبالإضافة إلى ذلك، استضاف بلدي ملايين اللاجئين الأفغان على مدى أربعة عقود، وفتحنا بيوتنا وقلوبنا لإخواننا وأخواتنا خلال ما شهدوه من عناء ومآسي. حتى وأنا أدلي بالبيان، نحن تستضيف أكبر وجود طويل الأمد للاجئين في العالم. ولا نزال ملتزمين بعودتهم الآمنة والكريمة والطوعية. لقد مددت حكومة بلدي مؤخرا الاتفاق الثلاثي ومدة إقامتهم في باكستان إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد اختتمت الصين وأفغانستان وباكستان الجولة الثالثة من الحوار الثلاثي لوزراء الخارجية في إسلام أباد في الأسبوع الماضي تحديدا. وأعرب الوزراء مجددا عن دعمهم لتسوية سياسية للنزاع عن طريق التفاوض، وشددوا على الحاجة إلى عملية سلام شاملة للجميع يقودها ويتولى زمامها الأفغان وتؤدي إلى اتفاق شامل للسلام والاستقرار الدائمين. إننا نعمل مع أفغانستان والكثير من شركائنا الإقليميين بشأن العديد ممرات الطاقة والممرات الإقليمية الاقتصادية، بما في ذلك مبادرة حزام واحد، طريق واحد؛ ومشروع خط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند؛ ومشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000) وغيرها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن السلام والاستقرار في أفغانستان وباكستان متشابكان ومترابطان. فلباكستان مصلحة حيوية في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان. وبلدي على استعداد لدعم حكومة أفغانستان في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها اليوم، وسيساعد بأي طريقة تطلب منه عندما تنتقل من الحرب إلى مستقبل سلمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد ابراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان؛ وكذلك بالممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياماموتو؛ وبالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يوري فيدوتوف؛ وبالسفير دجاني ممثل إندونيسيا؛ وبالسفيرة راز ممثلة أفغانستان، على إحاطاتهم المفيدة.

واليوم، من الواضح أن آفاق التنمية المستقرة والمستدامة في آسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق السلام الدائم في البلدان المجاورة أفغانستان. ولذلك، وسعت أوزبكستان إلى حد كبير نطاق العلاقات الثنائية مع أفغانستان على مدى السنوات الماضية، وهي تشارك بهمة في جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الأفغانية. ونحن، في أوزبكستان، نرى أفغانستان بلدا شقيقا وعزيزا تربطنا به على مر القرون أواصر الصداقة والتاريخ المشترك والديانة والعادات والتقاليد. وتتبع أوزبكستان فيما يتعلق بأفغانستان سياسة تستند إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة التي تراعي المصالح المشتركة، وهي تؤيد حكومة ينتخبها شعب أفغانستان.

وينبغي التأكيد على أن رؤية رئيس أوزبكستان، فخامة السيد شوكت ميرضيائيف، بشأن الحالة في أفغانستان، تتسم

بكونها كُلية ومدروسة بعناية ومدعومة استراتيجيا، وتمثل أساسا متينا لوضع طشقند سياسة جديدة تماما وبعيدة النظر تجاه أفغانستان. وفي هذا الصدد، تلتزم أوزبكستان التزاما راسخا بمواصلة دعم جميع الجهود المفضية إلى تقديم إسهام عملي في تحقيق استقرار الوضع في أفغانستان والعودة بذلك البلد إلى التنمية السلمية. وأصبح مؤتمر طشقند المعني بأفغانستان الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨، بمبادرة من رئيسي أفغانستان وأوزبكستان، الركيزة السياسية لتحقيق تلك الغاية. وقد أظهر إعلان طشقند الذي اعتُمد في نهاية المؤتمر موقفاً موحداً على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن الحاجة إلى التعجيل ببدء المفاوضات المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان.

ومن أجل المضي قدماً في عملية السلام وضمان شموليتها، عقدت أوزبكستان عدداً من جولات المفاوضات مع الحكومة في كابل وممثلي القوى السياسية الرئيسية في أفغانستان، بما في ذلك حركة طالبان. واجتمع الجانب الأوزبكي، على وجه الخصوص، على مدار العام المنقضي مع ممثلي اللجنة السياسية لحركة طالبان التي تتخذ من قطر مقرا لها. وعُقد الاجتماع الأخير قبل شهر في طشقند، عندما رحّبت حركة طالبان بجهود أوزبكستان بشأن أفغانستان. وأود أن أشدد على أن أوزبكستان تقوم بالتنسيق الوثيق لجميع اتصالاتها بحركة طالبان مع حكومة أفغانستان. ونجري، على وجه الخصوص، مشاورات مسبقة مع السلطات الأفغانية بشأن الاجتماعات المقبلة مع طالبان ونطلعها على النتائج.

ولا تدعي أوزبكستان أنها منبر التفاوض الرئيسي بشأن أفغانستان. فهدفنا النهائي هو المساعدة على بدء محادثات السلام وتيسير تحقيق استقرار الحالة العامة في أفغانستان. ومن وجهة نظرنا، فإن استمرار أي اتفاق للسلام في أفغانستان يتوقف، أولاً وقبل كل شيء، على إشراك جميع القوى السياسية المحلية. وعليه، فإن حكومة أفغانستان ينبغي أن تكون طرفاً في أي عملية تفاوض. وهذا هو الجانب الأهم الذي يستحيل من دونه تحقيق تقدم ملموس في إطلاق محادثات السلام.

ولا يمكننا تأجيل العملية السياسية بين الأفغان أكثر من ذلك: فتأخيرها عن ذلك سيكون ثمنه حياة الكثير من الأبرياء. ونرى أيضاً أن من المهم للغاية الحفاظ على دور مؤسسات الدولة في العملية التفاوضية في المجالات الهامة مثل إنفاذ القانون ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بشكل كامل واحترام حقوق المرأة في أفغانستان – وباختصار، في جميع الإنجازات التي تحققت على مدى الـ ١٨ عاماً الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الاستثمار في مستقبل الاستقرار الاجتماعي لأفغانستان عبر الأجيال الشابة. وفي هذا الصدد، تقدّم أوزبكستان اليوم المساعدة الشاملة لإنعاش الاقتصاد في أفغانستان ولإشراكها في المبادرات الإقليمية. ونؤيد مشاريع مثل خط الأنابيب الواصل بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند ومشروع الطاقة لوسط آسيا وجنوب آسيا، فضلاً عن التنفيذ العملي لمبادرات حيوية لأفغانستان في مجالات النقل والطاقة والتجارة والتعليم. وتشمل تلك المبادرات تشييد أوزبكستان لخط كهرباء سورخان – بُل خُمري وافتتاح مركز تعليمي في مدينة ترمذ لتدريب المواطنين الأفغان ومركز ترمذ اللوجستي للشحن الذي يضم منفذا جمركيا وتنفيذ مشاريع لبناء خطوط سكك حديدية من مزار شريف إلى هرات ومن مزار شريف إلى كابل وبيشاور.

وبالإضافة إلى ذلك، سيُعقد اجتماع وزاري ثامن لمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان خلال هذا العام في طشقند. ونتوقع أن تكون النتائج الرئيسية لذاك المنتدى وضعَ استراتيجيةٍ لتعزيز الشراكة بين البلدان المجاورة لأفغانستان من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للسلام والازدهار.

في الختام، أود أن أؤكد اليوم أن مستقبل التنمية السلمية في أفغانستان يتوقف على توحيد جهود المجتمع الدولي ككل من أجل الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات مباشرة بين

جميع أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية دائمة للنزاع المستمر هو عملية سياسية يقودها الأفغان ويملكون زمامها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم بالشكر لكم ولدولة روسيا الاتحادية على عقد هذه الجلسة، وبخالص الامتنان والتقدير لكل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ياماموتو، وكذلك المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، وزميلتي العزيزة السفيرة راز، ممثلة أفغانستان، وزميلي العزيز السفير دجاني ممثل إندونيسيا، رئيس لجنة القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) التابعة لمجلس الأمن، على إحاطتهم المفصّلة والمفيدة في ضوء التقرير الدوري للأمين العام (S/2019/703)، وخاصة أن هذه الجلسة تأتي قبيل قرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في مستهل الأسبوع القادم.

كما أتقدم بخالص التعازي لأفغانستان، حكومة وشعباً، في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير في العاصمة كابل.

تنوه مصر دوما بأهمية تفعيل دور المجلس وتذكر بالتزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان لتقديم الدعم السياسي والأمني والتنموي من أجل حاضر ومستقبل أفضل للشعب الأفغاني ومنطقة آسيا الوسطى برمتها. ويجب أن نكون جميعاً شركاء من أجل ربط الأمن بالتنمية والسلام في أفغانستان ومحيطها الإقليمي، حيث أننا نؤمن وإياكم بوحدة الهدف الدولي المنشود لتعزيز قدرة أفغانستان، التي عانت كثيراً على مدار العقود في التغلب على تحديات صعبة منذ الربع الأخير من القرن الماضي، وصولاً إلى الهدف المستقبلي بتحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة تجاه هذا الملف الحيوي وتسليط الضوء على مستقبل أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى والعمل على تذكير مختلف الأطراف الدولية بمسؤولياتها حيال أفغانستان.

وفي ظل تلازم المصالح ودواعي الاستقرار بين منطقتي آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإن مصر تساند على الدوام الحكومة الأفغانية في حربها ضد الإرهاب وجهودها الحثيثة من أجل بسط سيطرتها وسيادتها على كامل أراضيها. ونتطلع في ذات الوقت لاستئناف مشاورات السلام الجارية بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وكذلك الدعم والمساندة من جانب دول الجوار لهذا المسار التفاوضي الحيوي. كما ندعم سلطات أفغانستان في مساعيها السياسية والاجتماعية من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية لكافة الشعب الأفغاني. وعلى هذا الأساس، وإذا أردنا – كمجتمع دولي – أن نبحث عن حلول عملية في هذا الصدد، فحريّ بنا أن نسلط الضوء على المحاور الآتية:

أولاً، المحور الأمني؛ وفي صميمه الالتزام الجماعي بمكافحة الإرهاب ومحاربته أينما وجد، وذلك في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ومجابهة الأيديولوجيات المتطرفة، خاصة محاربة تنظيم ”داعش“ داخل أفغانستان – فرع ولاية خراسان، وفي ظل تصاعد وتيرة الحوادث الأمنية والهجمات الإرهابية بشكل غير مسبوق في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد أيضاً، نؤكد على أهمية التنسيق الوثيق، إقليمياً ودولياً، مع السلطات الأفغانية المعنية في إطار مكافحة المخدرات مع التركيز على الاتجار في الأفيون، كما أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقاريره الأخيرة حيث لا يمكن فصل ذلك عن جهود مكافحة الإرهاب باعتبار تجارة المخدرات أحد أهم المصادر الرئيسية لتمويل التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة.

ثانياً، المحور التنموي، وذلك في ضوء المبادرات الاقتصادية والاستثمارية لدول الجوار والمشروعات الإقليمية ذات البعد الاستراتيجي. وتأتي في مقدمة تلك المساعي مقررات مؤتمر قلب آسيا الوزاري وكذلك الجهود في إطار مؤتمر التعاون الاقتصادي

الإقليمي بشأن أفغانستان. وفي هذا السياق، تتعهد مصر بمواصلة المساهمة بدورات تدريبية متخصصة من خلال برامج الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية لعناصر الجيش والشرطة الأفغانية، فضلاً عن مواصلة دعم مجالات القضاء والثقافة والرعاية الصحية والتمريض والزراعة والري والقطاع المصرفي، من منطلق المساهمة في بناء متكامل للمؤسسات الوطنية الأفغانية. فمصر تؤمن بوحدة الهدف الدولي المنشود لتعزيز قدرة الدولة الأفغانية، وصولاً إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تناشد مصر القوى الدولية أن تواصل الوفاء بالتزاماتها إزاء أفغانستان.

ثالثاً، المحور السياسي، حيث أنه من الأهمية بمكان أن ندعم حكومة أفغانستان نحو تعزيز فرص نجاح عملية السلام الداخلية ومسارات الحوار الوطني والمصالحة، خاصة في سياق الآلية الرباعية. كما نثمن جهود الحكومة الأفغانية لإجراء الاستحقاقات الانتخابية الوشيكة.

رابعا، الجانب الدولي المتمثل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكيفية تعزيز أنشطة وفعالية تلك البعثة الأممية الهامة، بما لها من دور وتواجد قوي في أفغانستان. كما نثمن في هذا الصدد المهام الحيوية التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

خامسا وأخيرا المحور الإقليمي، حيث نؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية المعنية بمنطقة آسيا الوسطى، مثل منظمة شنغهاي للتعاون. وكذلك أهمية ربط تلك الجهود بنتائج إيجابية لمؤتمرات بروكسل الوزارية ومتابعة الالتزامات المنبثقة عنها. وذلك توطيدا لجهود التعاون والتنسيق من أجل مكافحة التهديدات ومواجهة التحديات وتعزيز الاتصال في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

ختاما، لا يسعني إلا التأكيد على ضرورة المضي قدما نحو بلورة رؤية أممية متكاملة تشمل العناصر سالفة الذكر. ومن ثم تحديد خارطة طريق واضحة في إطار الملكية والقيادة الوطنية الأفغانية بهدف إحلال السلام والاستقرار وبالتالي تحقيق التنمية في ربوع أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى باعتبارها الحالة الكلاسيكية النموذجية التي تستوجب تطبيق مفهوم بناء السلام الذي تصبو الأمم المتحدة إلى تحقيقه عالميا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

لا تزال أفغانستان تعاني من مستويات غير مقبولة من العنف. بسقوط ٣ ٨٠٤ قتيلا من المدنيين في عام ٢٠١٨، أي أكثر من أي عام آخر على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، أزهقت أرواح العشرات بسبب النزاع، بمن فيهم المدنيون وأفراد من قوات الأمن الأفغانية الذين يحاولون حماية البلد من الإرهاب والتمرد.

ولا تزال أستراليا ثابتة في دعمها لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان. ونقدر الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للولايات المتحدة، السيد خليل زاد، للمشاركة في مفاوضات هادفة مع حركة طالبان. وشهد العام الماضي استثمارا دبلوماسيا كبيرا في إنهاء النزاع المستمر منذ أمد بعيد في أفغانستان. وفي الأيام الأخيرة، كان الكثيرون يأملون أن تفضي تلك الجهود إلى إبرام صفقة تاريخية لتهدئة النزاع وإرساء أسس محادثات السلام المباشرة بين الأطراف الأفغانية.

وندعو طالبان إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المدنيين والموافقة على وقف شامل لإطلاق النار كأساس للمفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية. ويجب علينا مواصلة

إيلاء الأولوية للجهود الدبلوماسية وغيرها من السبل السلمية لإنهاء النزاع.

لقد دعا المدافعون عن حقوق الإنسان في أفغانستان وعلى الصعيد الدولي إلى الحماية الكاملة لحقوق المرأة الأفغانية. ويجب أن يشمل ذلك حصولها على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل وحرية التنقل والتصدي للعنف الجنساني. وتطالب النساء الأفغانيات بالعدالة الانتقالية والخدمات الأساسية وإفساح المجال لمواصلة الرحلة الطويلة نحو المساواة.

ونحيي جميع الذين يدافعون عن هذه الحقوق. وستواصل أستراليا الدعوة بقوة لتوفير الحماية الكاملة للنساء والفتيات الأفغانيات.

ونعلم أن أكثر اتفاقات السلام استدامة هي الاتفاقات الشاملة والتي تتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال إشراك جميع المواطنين في عملية التغيير. وذلك مسعى طويل الأجل ويتطلب دعم المجتمع الدولي.

إن إشراك المرأة في حوار السلام بين الأطراف الأفغانية يمثل لحظة هامة، بما في ذلك بالنسبة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجب أن تتمتع المرأة بالحق في التحدث عن نفسها في الداخل وفي المنتديات الدولية، بما في ذلك في محادثات السلام. وسيمثل ضمان تمثيل المرأة الأفغانية في المفاوضات بداية لعملية سلام شاملة حقا.

وبالرغم من استمرار التحديات، ترحب أستراليا بالمكاسب الكبيرة التي حققتها أفغانستان طوال ال ١٨ عاما الماضية، مثل زيادة بمقدار لـ ١٠ أمثال في معدل الالتحاق بالمدارس وزيادة متوسط العمر المتوقع بمقدار ٢٠ عاما وزيادة بمقدار خمسة أمثال في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لحماية تلك المكاسب. ويجب علينا جميعا السعي إلى إحلال السلام في أفغانستان لا من أجل الاتفاق الدبلوماسي بل للحفاظ على المكاسب التي حققها الأفغان العاديون.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. كما نشكر السفير ياماموتو الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد يوري فيدوتوف المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والسفير دجاني رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛ والسفيرة عادلة راز الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة على إيضاحاتها بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان.

نجتمع في الوقت الذي يحتفل فيه الشعب الأفغاني بمرور قرن على استقلاله هذا العام ويمر بلده بمرحلة تحول أخرى. فالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في غضون أسابيع قليلة تجري على قدم وساق. وتستعد أفغانستان لتجديد التزامها بنظام يكفل وضع الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في صميم أي عملية لتحقيق تسوية سلمية لمشاكلها كافة. وينبغي لنا جميعا أن نشارك في دعم الحل الملائم للبلد على أكمل وجه، والذي يمكن تنفيذه بطريقة مستدامة وكريمة.

وبالرغم من التحولات والتحديات غير المتوقعة التي اعتدنا عليها، نلاحظ التفاؤل الحذر في تقرير الأمين العام (S/2019/703). وبالرغم من أن المسيرة التي تنتظرنا قد لا تكون يسيرة أو يسهل التنبؤ بها، نرحب بفرص السلام والمصالحة المنبثقة عن مختلف الجهود المبذولة.

إن الشعب الأفغاني هو الذي سينفذ ويتحمل عواقب أية اتفاقات يتم التوصل إليها. وبالتالي فإن النتائج التي تحظى بشرعية دستورية وولاية سياسية ويجري التوصل إليها بطريقة

شاملة وديمقراطية وحدها ستكفل تحقيق الاستقرار. ولذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء محادثات مباشرة.

فلا يمكن للسلام والمصالحة المضي قدما وإحراز تقدم في أجواء الإرهاب. واندلعت أعمال العنف على نطاق واسع في أفغانستان في الأيام الأخيرة، بما في ذلك التهديدات التي تواجه العملية الانتخابية نفسها. وقد أدى ذلك إلى تفاقم المخاوف من أن تُستخدم الأعمال الإرهابية للتنافس على مكان متميز في عملية التفاوض.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم دعمه من خلال الوفاء بما تعهد به من التزامات لقوات الأمن الأفغانية في مكافحة آفة الإرهاب. ويجب التصدي لأوجه الدعم والملاذات الآمنة التي تتمتع بها من خارج حدود أفغانستان جماعات مثل حركة طالبان وشبكة حقاني وتنظيم داعش وكذلك تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة إليه، بما في ذلك جماعة عسكر طيبة وجيش المجاهدين. ولأننا كنا ضحايا للإرهاب، نتفهم أصدقاءنا الأفغان لما كابدوه من معاناة وألم ونتعاطف معهم .

وفي ظل سحب عدم اليقين التي تلوح في الأفق، ينبغي ألا ننسى المكاسب الثمينة التي حققها الشعب الأفغاني خلال الـ١٨ عاما الماضية. فقد عزز الديمقراطية وعمل على توطيدها؛ وأرسى نظاما دستوريا؛ وعزز رفاه وحقوق الأقليات والشباب؛ وشكل قوة أمنية قوية ومتمكنة بشكل متزايد؛ وأقام صلات إقليمية أعمق. وقد اضطلع بذلك كله مع التصدي لأبشع التهديدات التي يشكلها الإرهاب.

وحتى في الأوقات العصيبة، يسطع ما اشتهر به الأفغان من قدرة على الصمود وقوة الشخصية في البيوت والمدارس والكليات والمسارح والأسواق والمصانع بل في ملاعبهم الرياضية.

ولئلا يشكك أحدٌ في ذلك، حقق لاعبو الكريكت الأفغان قبل أقل من ٤٨ ساعة فوزهم الثاني في ثلاث مباريات كريكت تجريبية لعبوها حتى الآن. وأخر مرة تمكن فيها أي بلد من تحقيق مثل هذا الإنجاز كانت في القرن التاسع عشر. وهذه حالة واحدة فقط وهي ترمز إلى العديد من المكاسب التي يحققها الشعب الأفغاني ولا يعرفها الكثيرون. وأحد الإنجازات الأخرى هو ما حققته المرأة في أفغانستان من استعادة مهمة لمكانتها المستحقة في جميع أجزاء المجتمع. ويجب تعزيز هذه الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس، وليس إحباطها.

ودعم الهند للشعب الأفغاني أمرٌ معروفٌ للجميع، وها أنا أعيد تأكيده هنا. ونعتقد أن هناك أملاً يلوح في الأفق. ولا نزال مستعدين للعمل مع جميع البلدان في المنطقة وخارجها، مع إبقاء سيادة أفغانستان وتوليها زمام الأمور في عملية السلام في الصدارة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، من خلال المجلس وأدواته المختلفة، من فعل الصواب أخيرا تجاه شعب أفغانستان، وأن يدعم عملية سلام شاملة للجميع تكفل أن يقرر الشعب الأفغاني مصير البلد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2019/703). كما أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما، وكذلك السفيرة راز على بيانها. لقد استرعوا جميعا انتباهنا إلى عناصر هامة.

يقر الاتحاد الأوروبي بقوة بالدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، وتشجيع السلام والمصالحة ورصد وتعزيز حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات الصادرة عن المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويود الاتحاد الأوروبي أن يقيم أوثق علاقة ممكنة مع بعثة الأمم المتحدة بروح من التعاون الشفاف والمفتوح في الميدان وبكل الصيغ الدولية بما يعود بالفائدة على أفغانستان في نهاية المطاف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا للجهود المبذولة حاليا لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. وفي ضوء الزخم الحالي في عملية السلام، يرى الاتحاد الأوروبي أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في السنوات الـ ١٨ الماضية، والتي قدم الأفغان والمجتمع الدولي من أجلها تضحيات هائلة – ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأقليات. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز تلك الإنجازات والبناء عليها.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح عن هذا النهج، ولا سيما من خلال الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩ وعرض الاتحاد الأوروبي المؤلف من خمس نقاط لدعم عملية السلام، وفق ما أعلنته فيديريكا موغيريني، نائبة رئيس المفوضية الأوروبية والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مؤتمر جنيف الوزاري المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتساعد النقاطُ الخمس الحكومةَ على جعل عملية السلام أكثر شمولا؛ ودعم الإصلاحات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ والتفكير في دور محتمل للاتحاد الأوروبي كضامن لعملية السلام؛ ودعم التجارة العابرة للحدود والهياكل الأساسية، فضلا عن الترابط الإقليمي.

وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية وقيادة قوية، فإن اتفاق السلام لا يمكن أن يدوم إلا إذا كان مملوكاً لجميع فئات المجتمع الأفغاني وألا يُنظر إليه على أنه مفروض على الشعب. يجب أن يشعر جميع الأفغان بأنهم مشتركون في عملية السلام. وليس هناك ما يثبت ملكية الأفغان أكثر من التوصل إلى وقف لإطلاق النار على مستوى البلد يضع حداً للعنف بحلول الوقت الذي تبدأ فيه محادثات المصالحة بين الأطراف الأفغانية. إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للقيام بدور نشط في دعم جهود السلام وتيسير عمليات التشاور والحوارات التي ستسهم في تحقيق الشمولية من خلال إشراك جميع شرائح المجتمع المدني الأفغاني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة الكاملة، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن حماية حقوقها الدستورية.

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بأن السعي إلى إحلال السلام يجب ألا يتم على حساب التطور الديمقراطي لأفغانستان. ولذلك نؤيد تأييدا تاما إجراء انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة لتعزيز شرعية مؤسسات الدولة وإرساء الديمقراطية والاستقرار السياسي في أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم المالي – ما يربو على ١٨ مليون يورو – للتغلب على الصعوبات التقنية التي واجهتها الانتخابات البرلمانية السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

إن وقف أعمال العنف وتحقيق السلام الدائم أمرٌ أساسيٌ. والاتحاد الأوروبي مستعد لتجديد التزامه الطويل الأمد تجاه أفغانستان بعد التوقيع على اتفاق سلام. وكما قلنا من قبل، إذا كانت هناك توقعات بأن الاتحاد الأوروبي سيقدم دعماً مالياً وسياسياً ودبلوماسياً وإنمائياً كبيراً بعد النجاح في إبرام اتفاق

للسلام، فيتعين أن يشارك الاتحاد الأوروبي في جميع مراحل عملية السلام.

وكان هذا العام مهما للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، حيث أجرت الممثلة السامية موغيريني زيارة إلى كابل وتم عقد العديد من الاجتماعات الثنائية في إطار اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان بشأن الشراكة والتنمية. ولا يبرح المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، رولاند كوبيا، يقوم بزيارة كابل والمنطقة لدعم عملية السلام.

وإذ يستمر إحراز التقدم صوب تحقيق تسوية سياسية، فإن التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنمائية والأمنية والسياسية بالغ الأهمية. ويحافظ الاتحاد الأوروبي على تعاون وثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا لجهود بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية إلى توفير مزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية.

إن الاتحاد الأوروبي شريك إنمائي قوي لأفغانستان، ويسير تعاوننا الإنمائي وفقا للأولويات التي حددتها وقدمتها الحكومة الأفغانية رسميا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التزامه القوي بدعم الميزانية، استنادا إلى التقدم الذي يحرزه الأفغان في تنفيذ سياساتها وأثر تلك السياسات. ويعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على البدء في العمل بشأن دورة البرمجة المقبلة لأفغانستان التي ستغطي الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧ والأولويات المحتملة في إطار اتفاق للسلام.

ويواصل الاتحاد الأوروبي حواره المنظم مع أفغانستان بموجب اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية. ونتابع أيضا نتائج اجتماع الفريق العامل الخاص المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان المعني بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والهجرة الذي عُقد في كابل في ٥ أيار/مايو. وعلى وجه الخصوص، نشجع السلطات الأفغانية على مواصلة تنفيذ التشريعات ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على مجالات من قبيل القضاء على العنف ضد المرأة، واستخدام خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحماية الأطفال، ومنع التعذيب والمعاملة السيئة. إن تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب على الفساد هما أيضا عنصران أساسيان من عناصر السلام المستدام في المستقبل.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى الإصابات بين المدنيين، وتزايد عدد المشردين، ويكرر تأكيد الحاجة إلى حماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويجب علينا مواصلة حماية الدور الحيوي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية واحترام حيادها وحيزها الإنساني في تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا لأكثر الفئات ضعفا.

وفي الختام، هذه لحظة مهمة جدا بالنسبة لأفغانستان. ومع ذلك، فإن جميع مفاوضات واتفاقات السلام لن تملك مقومات البقاء ولن تحظى بقبول الشعب إلا إذا دعمت القيم والإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين وحافظت عليهما. ويجب أن يستمر إرساء الديمقراطية في أفغانستان، إلى جانب تحسين حماية حقوق جميع الأفغان وحماية المؤسسات الديمقراطية في البلد. ولكي يتحقق السلام الدائم، فإن الدعم الكامل من جميع دول المنطقة أمر مطلوب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد تخت (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الروسية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على مساهماتهم القيّمة.

تمر أفغانستان بمرحلة حرجة، وهناك اتجاهات مثيرة للقلق في المجالين السياسي والأمني فيها. ويجري بذل جهود عديدة لإجراء انتخابات رئاسية ناجحة في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، هناك محاولات لتقويض هذا الحدث المهم.

إن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة يمكن أن يزيد من تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلاد. ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم إجراء الانتخابات في الموعد المحدد. كما تحث إيران جميع الأحزاب والجماعات السياسية الأفغانية، وكذلك جميع الأفغان المؤهلين للتصويت، على المشاركة النشطة في الانتخابات، لأن ذلك ضروري لتحسين الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان.

وفي مجال الأمن، فإن العدد المرتفع من الحوادث، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2019/703)، يشير إلى أن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة. تشكل الهجمات المتزايدة التي يشنها تنظيم داعش مصدر قلق بالغ وتؤكد الحاجة إلى محاربة التنظيم بعزم وجدية. من الواضح أن عناصر التنظيم، وبمساعدة بعض البلدان، بما في ذلك نقلهم من سورية والعراق إلى أفغانستان، قد زادت بشكل كبير من القدرة الهجومية لداعش. ولذلك فإن هذه الدول مسؤولة أيضًا عن الجرائم التي ترتكبها داعش.

بعد قرابة عقدين من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان، من الواضح تمامًا أن الولايات المتحدة ليست لديها خيار سوى مغادرة ذلك البلد، وكلما أسرعت في ذلك كلما كان أفضل. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، انسحاب جميع القوات الأجنبية المحدد زمنياً وبشكل مسؤول هو مطلب وطني قوي لشعب أفغانستان. إننا نحث حكومة أفغانستان وجميع الأطراف الأفغانية على اليقظة والتعاون الوثيق لاحتياز الحالة الأمنية الحرجة الحالية بنجاح. أي صراع أو اقتتال بين الأخوة سيساعد الذين لا يرغبون في رؤية أفغانستان آمنة ومستقرة.

نحث جميع الأطراف، إلى أن تتم المصالحة الوطنية والتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب تدهور الأوضاع الأمنية واستهداف المدنيين. لا تستطيع أفغانستان ولا منطقتنا تحمل جولة جديدة من الصراع. السلام هو أقوى مطلب لشعب أفغانستان، ويجب أن تنصت إليه كل الجماعات الأفغانية، والتي ينبغي أن تتعاون من أجل السلام بدلاً من المواجهة.

أي عملية سلام يجب أن تيسرها الأمم المتحدة وأن يقودها ويمتلكها ويسيطر عليها الأفغان. إننا ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى دعم عملية السلام هذه والسماح للأفغان وحدهم بأن يحددوا بأنفسهم مستقبل أفغانستان. ويجب أن يكون لحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية الدور المركزي في جميع جهود السلام، ويتعين أن يتم إبرام أي اتفاق سلام بمشاركتها.

علاوة على ذلك، يجب أن تحافظ أي عملية سلام على إنجازات المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عُقد في بون في عام ٢٠٠١، بما في ذلك الدستور والمؤسسات المستمدة منه. في نفس الوقت، وفي حالة الاتفاق على تعديل الدستور، يجب أن يتم ذلك وفقًا للإجراء المنصوص عليه في الدستور نفسه وتحت إشراف الحكومة الشرعية لأفغانستان. لا يحق لأي بلد أن يقرر مستقبل أفغانستان، وأي مفاوضات للسلام في ظل غياب حكومة أفغانستان والفصائل السياسية في البلد، أو بطريقة أحادية الجانب وإقصائية وغير شفافة ،محكوم عليها بالفشل.

وبينما تحترم إيران سيادة أفغانستان وتؤكد على ضرورة ملكية وقيادة شعب هذا البلد لأي عملية سلام، فهي على استعداد، ضمن مبادرة إقليمية مع البلدان المجاورة لها، وكذلك الحكومة وكل جماعات أفغانستان، للدخول في مشاورات ومفاوضات مع جميع أطراف الصراع من أجل منع المزيد من سفك الدماء وتسهيل إبرام اتفاق دائم.

وبوصف إيران دولة مجاورة تدعم دائمًا وبكل إخلاص المبادرات التي يقودها الأفغان من أجل أفغانستان مستقرة ومزدهرة، فهي لن تدخر أي جهد حقيقي أو محايد لتحقيق هذه الغاية

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥ .